

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۱۶۲



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

مجمع الفیحة المکرمه

کتاب

مؤلف

مترجم

۱۶۲۱

شماره قفسه



جمهوری اسلامی ایران

مشارفیت کتاب

۲۰۷۳۷۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

مجمع الفیحة المکرمه

کتاب

مؤلف

مترجم

۱۶۲۱

شماره قفسه



جمهوری اسلامی ایران

مشارفیت کتاب

۲۰۷۳۷۶





١٩٢١١  
٢٠٧٣٧٦

جته  
الزائد وذلك فضل من الله العزيز الحكيم يخص  
من يشاء والله ذو الفضل العظيم لكن هذه الزيادة  
التي باب بسبب التباين المعجزة في العبارات المتو  
الجاريد بحري الالغاز في الالفاظ صارت كما  
اضطرب فيه عقول العقلاء ونحو العلم ولم يكن  
لها شرح به ينحل الالفاظ وينكشف الغايبات  
عندى من قوايده وبركانه قدس الله ستره وروح  
ما يصلح ان يكون شرحاً لهذه الرسالة الفاضحة  
الله تعالى شرحها شرحاً متوسطاً كما فيه اطناء  
فيتم ولا ايجاز فيجمل مقتصر على تفضيل مسائلها  
وتنقيح معانيها ونقل اقوال الفقهاء فيها واظهارها



١١٦٨١  
٢٠٧٦٧٦

دقائقها وكايتها غير متعرض لالفاظها المألول  
من العلماء الاعلام والفضلاء العظام ان ينظر  
وافيه لعين الرضا والصلح واصحوا ما فيه  
الخطا والزلل وانا اسأل الله التوفيق ولا  
مداد والعصمة من الخلل في الايراد انه  
من شال فجاد انا اشرح في المقصود متوكلاً  
على ملك المعبود والمحمد لله رب العالمين  
الحمد هو الثناء الجميل على جهة التعظيم والتجمل  
وبقيد المحبة يخرج الاستغناء والام في الله  
على اختصاصه سبحانه والرب هو المالك لكل  
شيء والعالمين جمع العالم وهي الموجودات  
التي هي

التي هي علامة على وجودها وانعما والصلوة من الله  
الرحمة وغير طلبها والافضل هو اكثر فضله  
زيادة المزايا الحسنة والثواب المتضمن لكل  
الوصف هو الفضل والمرسل هو النبي الذي هو  
اليد والظهرهم اخس التراب والملازم لهم اصل  
مع باقي الائمة المعصومين عليهم السلام بق  
وصف الطهارة وهي ترفع في العصمة لفضل الخطا  
والرسالة طائفة من المسائل العلمية والوجود  
المستجدة لكثرة المعاني مع فلة الالفاظ وال  
جاءة فعل المقضي للطلب والالتماس هو الطلب  
من المساوي والامر هو الطلب من الأدنى وهو

ويعبدكم



و تحت السؤال وهو الطلب من الأعلى والاطا  
هي كالتفادي والحق هو الواجب والاسعاو  
عدة واحدة والغنى بالضم الغنية وخص  
سنة يكونها في فرض الصلوة اى واجبه كانه  
سئل تصنيف ما يلزم جميع المكلفين فكذلك اورد  
الواجب بالبيان **قوله** فالصلوة افعال الخ  
تعريف للصلوة الواجب التي هي المبحث  
عنها في هذه الرسالة والافعال جنس شامل  
للصلوة وغيرها من العبادات والميلعات  
والمعهودة هي المنقولة من الشارع وما يخرج  
الافعال المباحة ونحوها ويقتد المشروط بها

لتب

بالقبلة من الافعال المعهودة ما لم يكن كذلك كما  
صوم والطواف مثلاً فان الطائف اليك  
على ساره وبالمشروط يخرج الزم وبعض  
الليت من الاحتضار والغسل والدفن وصلوة  
النافلة وقبل الاحتضار على ان الاستسراط  
بالقبلة والقيام في حال الاحتضار مطلقاً فلم  
يجز صلوة الخ في القبلة والعاجز عن القبلة  
والتيقيد بالتقرب لبيان الواقع وهذا التعريف  
شامل لافسام الصلوة الواجب كلها اعني  
السبعة **قوله** واليومية واجبة اى صلوة  
ليوميتين والليتنه وهي الخمس **قوله** بالنص

بالقيام

النص هو الوارد في الكتاب العزيز والسنة  
المطهرة **قوله** والجماع هو اتفاق اهل الجاه  
العقد من ائمة محدثين في عصور الاعصار  
امور الامور **قوله** وفيها تواب جزيل الثواب  
النفعة المستحق المقارن للتعظيم والاجلال  
والجزيل هو الكثير **قوله** في الخبر بطريق  
هذا الحديث المروي عن اهل البيت عليهم السلام  
افضل من الحج بحيث يرتقى الى ان يكون  
صلوة واحدة واجبة افضل من عشرين  
حجة ويلبغى ان يراد بالصلوة على نفسها  
من حيث ان الحج مشتمل على الصلوة ويراد

هذا الحديث المروي عن اهل البيت عليهم السلام

قوله في الخبر بطريق  
هذا الحديث المروي عن اهل البيت عليهم السلام

بالحج

بالحج الواجب اذ لا مزية لتفضيل الواجب  
على المندوب ويعلم من الحديث ان الحج افضل  
من الزكوة فان الظاهر المراد بالبيت المملوك  
ذهباً ان يكون مجتمعاً من الصدقات الواجبة  
لان المزية في التفضيل من الصلوة ومن جميع  
العبادات لانها اصل الجميع اذ لا يعبر عنه  
منها بدون الايمان الذي هو المعرفة **قوله**  
ويجب على كل بالغ عاقل الحج احتراً بالبالغ  
عن الصبي لرفع القلم عنه وبالعاقل عن المجنون  
لرفع القلم عنه ايضاً **قوله** الا الحائض والنفساء  
اي فلا يجب عليهما في حال الحيض والنفساء

بالبيت بضم الباء  
قوله في الخبر بطريق  
هذا الحديث المروي عن اهل البيت عليهم السلام

قوله

قوله

قوله في الخبر بطريق  
هذا الحديث المروي عن اهل البيت عليهم السلام



فانما من صحتها ان اذا استوعب كل منها  
الوقت بحيث لا ينج اوله بمقدار الطهارة  
والصلوة واخره بمقدار الطهارة والصلوة  
واخره بمقدار الطهارة والركعة **قوله** شرط

فصحتها الاسلام انما يشترط في صحتها الاسلام  
لان القرينة لا يصح من الكافر شيء من  
العبادات **قوله** لا في وجوبها اي فيجب على  
الكافر ولا يصح منه خلافا لما لا يجب  
حينئذ **قوله** ويجب امام فعلها الخ امام  
الشيء يفتح الهزة وقد انحصر المراد قبل  
الشروع في الصلوة فكما يجب قبل الصلوة

الاسلام

وهو المشط في كل عبادة  
فذلك لا يصح من الكافر

قوله

قوله

الاسلام ويشترط في صحتها كذلك يجب  
الايمان ويشترط في صحتها او الاقرار بـ  
ما جاء به النبي الخ اي من احوال المعاد  
فمثل عود الخلق بعد فناءهم واعادتهم

والجنة

باب انهم والحشر والنار والتواب والعقاب  
على التفصيل **قوله** ما تدل ليل الخ الدليل هو

ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر **قوله**  
علم الكلام الخ علم الكلام هو الباطن  
عن وجوب وجود الله تعالى وصفاته وعمله  
وصفاته وعمله والنبوة والامامة والمعاد  
على قانون الاسلام **قوله** والملف بها الا

قوله

قوله بالتقليد هو قوله  
غير من غير دليل هو



من الرعية صنفان المراد بالان زمان  
الامام محمد فان زمان حضوره ليس الناس  
فيه صنفان **قوله** المجتهد المجتهد هو العا  
بالاحكام الشرعية عن **قوله** التفصيلية  
اما بالفعل وانا بالقوة القريبة منه **قوله** على  
كل فعل الخ اي على كل مسئلة من مسائلها  
بخصوصها وظاهر هذا الكلام انه لا يجوز  
معرفة البعض بالاستدلال ومعرفة البعض  
بالنقل ولا بد من كون المجتهد المي  
**قوله** بواسطة اي فلا بد من مشافهة  
المجتهد وان امكن بل يجوز الاخذ عنه

بالواسطة

ادلتها

المجتهد فيما لا يجوز تقليد

وله

بالواسطة من الواحد وكذا المتعدد **قوله** مع  
الجميع العدالة ملكة نفسانية تبعث على ملا  
النقوى والمروة ويتحقق باجتناب الكبار  
وعدم الاصرار على الصغائر **قوله** الجميع المراد  
بالجميع المجتهد والواسطة والواسطة **قوله**  
ما ذكرنا اي من المعارف التي بها يحصل الا  
**قوله** كما وصفت اي بالاجتهاد وان كان من  
اهل النقل لا اهل النقل ان لم يكن من  
اهل اجتهاد **قوله** فلا صلوة **قوله** ونحنا  
هنا انما قال هناك ان هذه الرسالة لا يبحث  
فيها عن الصلوة المندوبة **قوله** والمكتمل ما

فلا صلوة في الصلاة



يلزم الانسان المراد بالملتزم بالنذر ما يلزم  
المكلفه نفسه من الصلوة بالنذر بان  
ينذر فعله وشبهه المراد بشبه النذر  
واليمين والتحمل عن الغير ونحو ذلك مما  
سبأ في بيانها وما يتعلق بها اى الصلوة  
الواجبة **قوله** فرض آتخ فالغرض الذي يتعلق  
بالصلوة كلها الواجبة مثل تكبير الاحرام  
والركوع والسجود ونحو ذلك والنقل الذي  
يتعلق بالصلوة الواجبة مثل رفع اليدين  
لتكبير الاحرام وتكبير الركوع وتثليث  
الذكر فيه **قوله** والغرض هنا اى في هذا الرأ

قوله

قوله

قوله

<sup>المنذر</sup>  
**قوله** وللنقل اى النقل الصلوة اى الصلوة  
ونقل ما يتعلق بصلوة الغرض ما سبق بيانه  
**قوله** المقدمات اى مقدمات الصلوة <sup>التي</sup>  
لا تصح بدونها **قوله** وهي ستة الاولى الطهارة  
والثانية ازالة النجاسة ومطهرتها الثالثة  
ستر العورين الرابعة مراعاة الوقت الخامسة  
المكان السادسة القبلة **قوله** وهي اسم هذا  
للطهارة والمراد بها جميع الصلوة ما ينزل المنع  
عن فعلها وهو شامل للطهارة وغيرها ويقتضي  
عن الوضوء والغسل والنييم يخرج مثلها  
الثوب والبدن من النجاسة وستر العورة

قوله

قوله



وأما خص المبيع بالصلوة لكونها مشروطة  
 بالطهارة واجبة كانت أو مندوبة إجماعاً  
 بخلاف غيرها من العبادات **قوله** فوجبا  
 الوضوء المحل الموجباً هي التي اخصت وجب  
 اسباباً لها ان كانت اسباباً للغسل  
 وجب الغسل وان كانت اسباباً للتييم  
 التيم **قوله** والمعناد المراد بالمعناد المخرج  
 الطبيعة ويلحق به غيره اذا اعمته **قوله** تحقفاً  
 في حق صحيح السمع والبصر **قوله** نقديراً في  
 حق الأعمى والأصم **قوله** والمزبل للعقل من  
 لحيته أو مجاذاً لجنون والسكر **قوله** ميت الأول

قوله  
 قوله  
 قوله  
 قوله

بعض

نجماً آخره من بلاءه من يستغفر فلا يجب غيره وضوء ولا  
 وفيه يكون نجساً اذا طهر بالصلوة الوجه المعبر عن مسه  
 وجب الغسل وكذا العضو الذي تم غسله وشك الشبهة  
 ومن شك في غسله يجب فيه غسله او طهره اذا قبل بالتييم  
 اغسل له فان من واحد من هؤلاء لا يجب بها الغسل  
 في ميت لا دى النجس من لم يغسل بعد برده ومن غسله  
 كافراً فهو حق موتته قبل او قبل من غيرها اغسل له او التيميم  
 من غسل في غسله من الجليطين او الملقح غسله اذا غسل بعض  
 المسلات وتيميم من البياح والكافران غسل يجب على كل واحد  
 من هؤلاء **قوله** والشك في الوضوء فان ينعقد الحديث لا  
 يارضه الشك **قوله** او ينعقد بها اي من الحديث ولو

قوله  
 قوله  
 قوله  
 قوله



والسنة في السابق واللاحق منهما من موجب الوضوء  
بحاركون الحديث متاخر من الطهارة فلا يكون  
متعينة **قوله** وتنعق الجنب الوضوء ولا توجه  
غسل الجنابة يكمل الصلوة بنفسه ولا يحتاج معه  
الوضوء بخلاف غسل الحيض والاستحاضة  
وغسل مثل الأموات **قوله** ويجب بها الغسل  
الجنابة وهذه المذكورة موجبات  
وهي سنة ولا يحرمها المص لأن حصرها في  
الوضوء تنبيه على حصرها **قوله** لا قليل الاستحاضة  
فإن الاستحاضة توجب الوضوء لكل صلوة  
مضافا إلى تطهير المخرج والقطنة والمؤنطة

قبر

توجب مع ذلك الغسل لصلوة الغداة والكثرة  
مع ذلك غسلا للظهرين يتجح بينهما وغسلا  
للعشائين يتجح بينهما **قوله** وجباتها أي كل  
الوضوء والغسل لأنه يدل عنهما ويزيد على مرجعها  
وجود الماء المتمكن من استعماله فإنه يبطل النيم  
السابق ويجب نيم آخر إذا فقد الماء **قوله** وقد  
الثلة وهو الوضوء والغسل والنيم فإذا واجه  
منها انعقد نذر إذا كان مشروعا وآخر  
بالمشروع عن الوضوء مع غسل الجنابة فإن  
غير مشروع فلا ينعقد نذر مثله غسل الجمعة  
بم الثلث والنيم مع وجود الماء المتمكن من

نذر

مثلا

ستة



قوله

الاجبة

فعل مؤن

قوله

فلا يعفد نذر واحد منها وكذا العهد واليمين  
 او تحل عن الغير وهو وهو الايمان المستأجر  
 ولا فرق بين استجارة على فعل مشروط وبالطهارة  
 او على نفس الطهارة اذ نذرهما ومات قبل فعلهما **قوله**  
 والغاية في الثلثة الصلوة الخ أي فان كان الكف  
 محونا حدثا أصغر يؤمنه المصلوة واجبها ومنه  
 وان كان حدثه الكبر اغتسل فان عجز عن الماء فم  
 وكذا الطواف لكن واجبه مشروط بالطهارة  
 دون مندوبه وكل الواجب والمندوب مشروط  
 بالغسل والنيمة مع العذر وكذا امتن خطا  
**قوله** لأن حرام للموت سواء كان حدثا أصغر  
 مسة

او الكبر

قوله

قوله

قوله

قوله

دمه

السجدة

قوله

او اكبرا على الاصح في الاصغر **قوله** ويختص الاخير  
 أي الغسل والنيمة لا يجب الوضوء لدخول المشا  
 وقرأة الغرائم قوله الجنب وشبهه المراد بشبهه  
 الحايض والنفساء اذ انقطع **قوله** وطهرنا **قوله**  
 والمستحاضة الكثير الدم **قوله** المسحون بها  
 مسجد المكة والمدينة شرفهما الله تعالى  
 لا يجوز للجنب ولا للحايض والنفساء  
 الكثير الدم دخول احد منهما حتى يغتسل  
 فان المحرم عليه المذكورين فيه انما هو لبس  
 دون الدخول **قوله** والاختصاص **قوله** وقرأة الغرائم  
 وهي سجدة القنات وسجدة فصلت وسجدة



الفضل

قوله الرغ اى دفع الحديث بذكر  
استباحة البقرة وانفردا  
اى من الرغ وانما استباحة

قور



انما استباحة القدر  
 خاصة ولا يكون منها الا بغير  
 متعها يتوي كما هو الرفع والاستباحة  
 نية الرفع لا غير وهو المراد بقول المصنف  
 او هو ليس لها الاقتضاء على الرفع  
 وهو المراد بقوله لا غير اي لا يقع هذين  
 الامرين وانما امتنع عنهما نية الرفع الى  
 نحو شرا مخرج ومخرج بعض فقط انما اجاز  
 رفع ما يقتضيه الحديث على ما انما الظاهر  
 لان ذلك معنى الاستباحة وما سواه  
 معقود وهو جبره وقوله لا غير  
 فهو آخر المنايات من مقدم الرس قوله  
 حقيقة مستوى الخلق قوله او كما في

انما استباحة القدر  
 خاصة ولا يكون منها الا بغير

لا غير

مضى

قوله

قوله

قوله

الخلق

الا في غير وهو الذي اجز الشعر عن مقدم ما  
 والا في غير وهو الذي اجز الشعر عن مقدم ما  
 الذن هو مجمع الميتين الذين عليهما الا  
 صحت التفتة ليعقذ في مستوي الخلق قوله  
 او كما في غير وهو طويل الاصابه حوامع  
 الوجه او قصرها من مع ذكر الوجه فيمرها  
 اي مستوي الخلق فيفعلان بقدر ما  
 يغسل قوله اذا خفت المراد بالتخفيف من  
 الشعور ما ترى البشرة من كلاله في مجلس  
 التماطيل والكيف بخلافه والمعتد ان لا  
 تحلل الشعر مطلقا حتى لو كان قوله البدن

450

قوله

قوله

قوله

قوله



بالأصبع على أي باعلى الوجه فلو غسل من الأصغر  
أو من أحد الجانبين لم يمتح على الأصغر وكان من  
الهيئة عن الوجه والماء ينقل الهيئة الخارج  
بطول من محاذاته لكن ليست غسلة وتحليل  
قوله من المرفقين ويحب غسل المرفقين بالأصغر  
من الأيمن والأيسر غسل جوف العنق من يمين  
مقومة الواجب قوله مستويا مع الأصغر  
فلا يشد أبدا أصابع لم يمتح على الأصغر عند  
فراغ الخاتم والشعر إلى سوا المكان الشعر  
لحفيضا أو كثيفا بخلاف شعر الوجه قوله  
حقيقه في مستقوى الخلق قوله أو حكما في

قوله  
قوله  
قوله  
قوله  
قوله

ينبغي

في غير مستقوى الخلقة وهو الأصغر والأصغر  
قوله أو بشرته الخ حيث يكون على الإصبع  
شعر أو يكون الشعر موجودا لكن يتخلله  
وعيسر تحته قوله ببقية اليد أي ببقية الجمل  
الوسطى ولو سئلت عن ما لم يمتح قوله ولو بال  
الخ أي فلا يجب مقدسه ثلث أصابع بل  
ولا يجب مقدسه أصابع بل الواجب مسح  
فأصدق عليه الأصغر وإن قل قوله أو منكوسا  
الخ المراد بالنكوس أن يمسح مستقبلا الشعر  
والأصغر جواز على كراهية قوله إلى أصل الساق  
الخ هذا بناء على أن الكعب هو المنفصل من

قوله  
قوله  
قوله  
قوله  
قوله



المساق هو خلقي المعتمد وإنما المختار  
الكعب هو العظم الثابت في ظهر القدم امام  
الثناييج بلوغ المسح اليه وادخاله في المسح  
اضل جزء تجاوزناه من باب المقدم بناء على ان  
الكعب واجب بالاصالة كما لم يفرق كان هو  
قوله يا قل اسم الله اعلى من المسح فلا  
مقدار تلك اصابع عرضا لكن يستحب  
الزهر باليد الى يديل الوضوء الذي على اعضا  
قوله لا توضع المسحون بطل اي للمسح دون الوضوء  
فيحقق الماء المستأنف عن يديه وباعونه  
بلا الوضوء باق على اعضا يديه ويمسح به ولو

استوجب

قوله

قوله

قوله

٩

استوجب الماء المستأنف لأعضاء وضوءا  
غير محل الاستيناف بطل الوضوء لعدم راس  
قوله ويجوز الاغترس بشعر الوجه المحسوس  
اليداة باليمين وسطحها معا قولا ويجوز  
المسح بثلثي يمينه على كراهية قوله الموكلا  
في الوضوء بالتفسير المذكور وهو سطر في  
صحته فيبطل بدونها الا مع تعذرهما كما اذا  
كان الحرس شديد والماء قايلا لا يبلغ الغسل  
به كمال الابلاغ ولم يمكن غس الأعضاء فالموكلا  
يستطرح ويأتي بالوضوء على حسب المقدرة  
قوله لا تعد راح أحترس بها كان معذورا

غسل راحا او مندا قولا  
ويجوز بل يجب

قوله

قوله

قوله

قوله



البحر عن الوضوء بنفسه لم يرض وخوفه  
يتوضوء غيره في غسل له اعضاء المغتسل  
ويجس الباقي وينوي التيمم اليه ولو نوب  
معا كان حسنا قوله طهارة الماء وطهوريته  
الفرق بين الطاهر والطهور تنبيه  
هو ليس هو الطاهر هو الطاهر في نفسه  
على ان الفرق بينهما وان كانا احدهما  
خوفان كل طهور طاهر دون العكس قوله  
وطهارة المحل الخ فلو كان محل الوضوء  
نجسا لم يصح الوضوء بل لا بد من طهارة او لا  
ولو تدبر عاين الوضوء قوله اتاني للمسح مجرد

قوله

قوله

قوله

فيجوز المتعمد لا  
فيجوز المجزئ

الاحساس

الاحساس ايضا عن غير طهارة للغضو الماسح على  
المسح اعدم صدق مستمى المسح بذلك سواء  
كان مسحا الجبير او لا بل لا بد من افراد  
الذي به يصدق المسح قوله فلو كان مضمونا  
عالمنا اخر من العالم عن الجاهل فان وضوءه  
صحيح وفي الناس ردة والاصح التحاقه بالجاهل  
واخر من المختار عن المكر فان من جسد فيه  
مكان مضمون فمضمون ما لم يمسح فيه صح  
وضوء قوله اعاده وما بعده أي عاين المشرك  
غيره وما بعده مراعى الترتيب ولو كان الشك  
بعد الفراغ من الوضوء لم يلتفت ولو كثر شك

قوله

قوله

بغير



قول  
بمنه الحشر

عامة من حكم الاعانة في الاثبات اجابوا له بالبرج قوله  
مقارنه لجزء من الرأس يعني ان يراى بالراس فما يبعث  
الرأس والرقبة لان الجميع عضو واحد ولا يربط في  
العضو الواحد فبأي خبر يثبت وقامته بالقيمة  
اجزاء قول ويجعل البدن على معنى ان يجمع البدن كعضو  
واحد فيفظ الزئبق فيأخذ من اجزائه قارة  
بالثنية وانها الباقي لا تخلط فان كثير من يحصل  
الاولى بالثنية قول ويجوز للمختار من وجهين وهو ان ليس  
بدائم التحدث الاكثر كالمستقيمة للكثرة التثنية  
لها ان يترى امتداد القلوب ولها ان يتم  
الرفع الى الاستبانه وليس لها الاختصاص

قوله

قوله

قوله

على خلاف رفع الا ان يقصد رفع حد الماشي كما سبق  
الوجه قولهم رفع الرفع الى ان يتم الاستبانه قول واجزاء  
اي الاجزاء بالرفع فيقتصر في القيمة عليه قول واظهر من لا  
الوجه اي اظهر من مهاج الاذنين دون ما يبين ولا يجب  
تعاونه واطن الاذنين ولغيرها ان كان فيهما  
قول الشعر المانع الرفع الى الشعر المانع من وصول الماء  
الالبسة عليه قول غسل الجانب الايمن الرفع ويجوز  
القدم المشتركة بين الجانبيين والرقبة اذا غسلت الا  
والرقبة <sup>غسل</sup> <sup>غسل</sup> اذا غسل كل واحد من الجانبيين <sup>غسل</sup> <sup>غسل</sup>  
المشتركة بينهما ايضا <sup>غسل</sup> <sup>غسل</sup> عقول في العارفين <sup>غسل</sup> <sup>غسل</sup>  
قول تحليل الا لا يصل اليه الماء كمثل الخاتم والسواك

الرفع الى

قوله

ولا يجب غسل الشعر الا  
ان يتوقف غسل الشعر على



قوله

والله اعلم بما في قلبه من غيبه  
فلم يخلل الحدث فان كان من اكره  
من الرئيس وان كان اصغر في حكمه  
الا فتمام وليتوضو ان كان غسل  
يحدثنا غسل في غير ذلك اتمامه  
فيما هو المقصود وجوب الاكتمال  
المبايعة لو قال ولا يجزئها  
كان اول قول وطهارة العمل  
تطهر المحل شيئا فشيئا فكل  
على محل نجس رفع قدمه عند بلوغ  
غسله بعد ذلك قوله اياهته اي كونه

المبايعة

الفرقة

الكهف شره افلوكا ان معصوا يعلم  
غسله بخلاف الجاهل في التاخير  
قوله اياهته اتمكان وتحقيقه  
وهو على حاله اي على حال الغسل  
بالغسل فانه يعيد المشكوك فيه  
شكره بعد الفراق فالا فربانه  
المواكبات لا ينفست وغيرها  
الا فتماما مقامه المضرب  
افعال النائم وهو اولها  
العبادة مولا استدامة الحكم  
في الوضوء قوله ولا يدخل

قوله



وانما كان التمسك  
بشيء من الحديث

فلا يجوز ان ينوي المكلف به رفع الحديث كانه  
ينقص وجود الماء القلن من استلج الديب  
التي انظرها في مقتضى الحديث الذي يتم منه  
من وضوء او غسل <sup>او</sup> بركلتا يديه فلا يجزى  
ولا بد من كونها عافلا يجزى كل واحد منهما  
عن الاخرى وهذا حال الكفيلة اما عند الضرر  
فيأتي بالممكن قوله بطلونها فلا يجزى بالقهر  
الا عند الضرورة قوله الكفيلة فيجب  
ما قبلها وحكما في غير مستوى الخلقة وهو الا  
والا ثم فيرجع الى مستوى الخلقة فيجب  
كما يمنع لانها اصل لان عليه قوله الى طرفها

الافق

الجفنة

الاعلى من هو تالي اسفل الجفنة لان الواجب هو  
الجفنة واخرها يتصل طرفها لافق المنكوس ولا  
مسح الجنبين والحاجبين واذا خال جز من غسل  
الفرس فيه من الاعلى والسفل من باب مقدمة الو  
قوله الى اسفل فانه هو اخر الافق من الزبد  
الى اطراف الاصابع مرعيه لهذا الحديث فلا  
النكس قوله اليسرى كذلك اي من الزبد الى  
الاصابع مرعيه كما تقدم ولا بد من اذنا من الزبد  
في مسح اليدين من باب المقدس ايضا قوله في  
المتابعة هنا الخ اي في باب التيمم والماء المني  
شروع بالفعل الثاني عند الفراغ من الاثر

قوله

قوله

قوله



وانما كانت الحركات هي المتابعة هنا لا يتم افعال  
 الجذافي غير منتصبة هنا في افعال التراب ولو  
 نجسا لم يصح التيميم وان لم يجد غير ولم يعتقد  
 لاقى المظهر عتق فيمن يكون نجسا في رءوسه  
 اثم أي محل التيميم دون غيره من بقية البدن ولو  
 كان على البدن نجاسة لم تكن مانعة من صحته  
 ولو لم يكن حائلة ولا متعدي به <sup>فلا ويجزى في</sup> <sup>المجمل</sup>  
 اثم وكذا ما شبه من المدر وأرض التربة الجس  
 قبل الاحتراق والرمل الخ <sup>فلا يشوب</sup>  
 التقص اثم أي ان قيل في التزم المص في أول  
 الرسالة ان لا يذكر فيها سوى الوجبات فقد

وله  
 وله  
 وله  
 وله

اذالة النجاسة محل  
 التيميم بشرط ان لا يكون

خالف

خالف التزم حيث ذكر استحباب التقص لا محل  
 استحباب التقص بل للمرد على ابن المجيد القائل بوجوب  
 علق التراب على محل التيمم فكأنه قال علق التراب  
 شرطاً للمجاء التقص كمن يستحب فلا يكون شرطاً  
 قول العاشرة باحتساب أي بأجرة التراب يعني  
 الاذن شرعاً في التفرق فيه بان يكون مملوكاً  
 او مستأجراً او مستعاضاً او ما ذونا فية ولو  
 جاهد اثم كما في الصلح <sup>الغیر</sup> اثم بغيره  
 ولو توجبه عن اما لا يضره التيميم عليها ولو  
 بالتميم عنها ولو تيمم بالمغصو جاهلاً بالغصب  
 صح ذلك لو كان تاسيلاً على الأصح بخلافه <sup>العا</sup>

هذا لا يلزم ذلك الخافته  
 لأنه لم يذكر المسح بالانقبض

يجوز



قوله اباحه المكان بمعنى كونه مأذونا شرعا في  
 فيه ذلك اذ كره في الحكم المكان في الوضوء والغسل لقوله  
 هذا قوله اهلنا الكفين اي فلا يجزى احد هما  
 قوله ويطحن كل يد على ظهر الاخرى اي لا يخلو  
 كل واحد منهما على ظهر الاخرى فيمطر اليه  
 على ظهر اليمنى وبالعكس ويجب استيعاب الممسوح  
 دون المماس فلو مسح بعض البطن اجزا اخرى  
 يجب جمع ما يجب مسح قوله الممسوح خاصة  
 اي دون المماس قوله لم يبدل الخ اي بجب إعادة  
 المشكوك فيه وما بعد فلو شك بعد الفراغ لم  
 سواء كان التيمم بذلك من الوضوء او الغسل قوله

وينقضة

وينقضة التمكن من المبدأ الخ اي ينقض التيمم التمكن  
 من الوضوء او الغسل الذي هو مبدأ الخ  
 التيمم التمكن من الوضوء والغسل الذي فلو وجد الماء  
 الماء لم يتمكن من استيعابه فيتم صحيح كما كان قوله  
 عن الوضوء ضرورة للوجه واليدين قوله عن الجنابة  
 فضررتان احدهما الوجه والاخرى لليدين  
 قوله من الاغسلان فتم احدهما بذلك من الوضوء  
 والاخر بذلك من الغسل لان غسل غير الجنابة  
 لا يرد معناه من الوضوء قوله واليدين تلتك كل يدها  
 بذلك من غسلت من الغسلات الثلاث اعني الغسل  
 عما التيمم ثم بالكافور ثم بما الفراع ويجب في



يمينه مرتين فوالا يجب تعدد تعدد القلب  
 الى أي يجب لكل صلوة يتم عليها فلو تم ثمر  
 واحدا وصلّى به عن صلوة ما لم يجد لو يجد  
 انما وبتكن من استعماله في الطهارة كما في الطهارة  
 المائية قوله فينبغي ايقاعه الى الاصح ان الغز  
 كان من جهة الزوال قبل الخروج لا يصح ايقاع التيمم  
 الا عند تضييق الوقت بحيث لا يخرج الا التيمم  
 وان كان العذر غير من الزوال كما لو كان العذر  
 لمضرا للانع من استعماله نحوه فانه يصح ايقاع  
 مع سعة الوقت قوله في انما الغز الفاسدة العشر  
 عن المسك لتوب والبدن أي المصلوة والظروف

قوله

بانه

يسم

قوله

دخول

دخول المساجد مع التقدي لا مطلقا ومن ثم  
 المشا والاشها والمصاحف الشريفه والخراج  
 المقدم سدا وباشبه ذلك قوله من يترك  
 سواء كان تحريره بالاحكام الزاوية العرفية كالجملة  
 وموطاة الانسان في ارضه من النفس السائلة  
 المراد بالنفس السائلة الدم المجمع في العروق  
 يخرج عن قطع شئ منها سائلا جلازا يخرج  
 وقد يخرج حيث انه لا موضع له تجمع فيه قوله  
 مطلقا أي سواء كان راكول التيمم ولا يخرج  
 مما يكون له نفس عما لا نفس له كما في الشك في  
 فان دمه طاهر قوله والمثني منه أي من ذي النفس

كالسابع

قوله

قوله

قوله



فالمسلم  
المسلم  
المسلم

مطلقاً قوله ما يظهر المسلم خاصة معناه ان  
من ذى النفس مطلقاً نجسة الا اذا حكم بطهارة  
المسلم المينة ان الطهارة للفعل او لكونه ينجس  
كالشهيد والمعصوم وغيرها اقسام التي سبق  
تعدد ها واحترام المسلم عن الكافر ومن سنا  
الليثان التي لا توصف بالاسلام ويعتقها واكثر  
بقوله خاصة ومعنا المسلم دون غيره قوله والكلب  
هو الخنزير والكافر قوله والمسكر وحده هو  
والمراد به ما يتخذ من الشيع وغيره وهو المشرك  
وقد ورد في الحديث انه قد استغفرها الناس  
من ذنوبهم حكم المسكر ايضا العيصير

خام

اذ اغل واخذ في الاستعداد الى ان يذهب ثلثا  
فوبسلا ولا يلحق به التريب والملا بالمسكر هو المانج  
صالة فان الجاهل ليس نجسا قوله ما يظهر من استغفار  
بأول الكلام اي ازالة النجاسة المذكورة بما يظهر  
قوله او بثلاث مستحاضا عطف عليه بيان التطهير  
الا حجار في الاستغفار محل الغائط بشرط فعله  
ازالة النجاسة بما يظهر او ازالة الغائط عن  
الاستغفار بثلث مستحاضا قوله ومسا الى تلاف  
يجزى عما دونها ومن المستحاضا اليك على اجزائها  
الا حجار وفي معناه من خوف وخوف وخوف  
ذلك قوله فضا عد اي فضا على الثلث وذلك

نجاسة

قوله

ای هذا الحكم في الاستجاء  
قول قول

حيث لا يتجمل بالثبوت في الاستصحاب لا يجوز في  
ذلك غير المتعدى فالتعدي لا يظهر إلا بالماضي  
والماضي بالمتعدى ما يتجاوز عن حلقته الخارج إلى  
من الجانبين من قوله جز الغاية فلا يطرحها  
للمستغاية من الثبوت ولو على غير الاستصحاب  
فإن البول لا يظهر إلا بالماضي على المتعدي  
به من يكون في الخلاه وهو كناية عن قضاء  
جدة قوله ستر العورة أي من من يحرم كشف  
العورة له ومن عدا الزوجة والمملوك كجمل  
وطيئها ونحو الطفل الذي لا يتميز قوله ونحو  
عن القبل أي ويحيى على المتعدي أن يخرج منه

التي هي

ایلا یبلغ مبلغا محکم  
شیئا کم برآه صر

وعمره

وعورته عن جميع القبلة فلا يستقل ولا  
يستدبر لأن كل واحد منهما حرام حتى أت  
لومني على القبلة وجب الانحراف حال الجوار  
كله من العمران ولا يفتي في ذلك على جميع قوله  
الأرض أي باطن القمل واسفل القدم والنفث  
واللعين وجفاف الأرض وطهارتها ولا يشرط  
المشي بل يكفي ذلك الحل بالانحراف والحق بالانحراف  
القبلة أو خيبة الانطباع لا كعب الا العصا والرمح  
ومكة الحرب <sup>قوله</sup> <sup>الشمس</sup> الشمس لا يشرط البوا  
والحصير وما لا ينقل الحجر له عادة اذا كان  
من خمسة البول ونحوه وذهب العين

قد

قولہ





قوله  
قوله  
قوله  
قوله  
قوله  
قوله  
قوله  
قوله

التعفير  
الأصح قرأوا ذلك بالفتح عن حمزة عن علي بن  
أبي حمزة وجب الغسلات الثلاثة مع التعفير  
وهو كذا كتبت بالتراب في الوضوء <sup>للمرء</sup> الطيب هو شربة  
من ماء في الماء بطرف لسانه وكذا الطهر بلسانه  
ويجب كون التعفير <sup>للمرء</sup> أو لا <sup>للمرء</sup> ولا يجب مع التراب  
بالماء على الأصح نعم <sup>للمرء</sup> يطهره ولا يجزى  
نحوه من اشدان والصابون الآدمي فقه ولو  
كان الغسل بالكثير كفي التعفير ثم غسلة مرة  
واحدة قرأوا السبع في الخنزير أي وجب السبع  
في تطهيره لا من نجاسة الخنزير والقارة  
أي وجب السبع قرأوا الغسلات كالحمل قبلها

قوا  
قوا  
قوا  
قوا  
قوا  
قوا



حكم الغسالة في الماء  
 والنجاسة كالماء  
 كونه الماء كونه الماء  
 على ظاهره فما الغسل ظاهره وان كان نجسا  
 فما الغسل نجس فما الاولى والثانية نجس في  
 تطهير الثوب والبدن من هذه الثلاثة  
 التي ذكرها في اثناء الوضوء دون الرابعة وانما  
 تنجز الغسالة اذا كان الغسل في القليل  
 قوله ونحوه عما لا يبرئ من الدم اي مما لا يسكن في  
 ينقطع من دم القروح والجروح التي لم تنكح  
 من شأنها اذا لم تنكح الله يكون دميها وانما  
 سائلا ولا يجب غسلها ولا منع الدم من التقرح  
 ولا تغير الثوب الذي اصابه دمها قوله دم  
 البغيا

قوله  
 قوله  
 قوله

ما لم يصبه ما كان العين العيون وتختص بالامر  
 منسوب الى راس البغيا في راس البغيا  
 الذي وثقه ثمانية وثلاثين في الاصل  
 تقرير من اخص الرأفة وهو المختص من الكبد  
 ما ذكره بعض علماء الفقه من ان الغسل من الدم  
 لا يكون نجاسة مغلظة فلا يبرئ من دم الكبد  
 ولا من دم نجس العين ومنه مبنية من ذي النفس  
 ومن قد رآه هم المذكور لا يبرئ من قتلها  
 وفي اقدار الدم على الاصح ايضا في راس  
 لا غير ولو كان لها ثوبان او ازيد يحتاج الى  
 لبسهما ورفعة واحدة فكل ثوب يغسل الى

كان يبرئ

ولا فرق بين المخرج من الثوب  
 على الاصح

قوله

بالمدينة الرجل الذي وبها الطمعية والفتنة  
الاولاد يخرج بعض الاباء لحاق الثوب

وعدم تعقل الفرق وهو قريب ولا فرق بين  
نجاسة يوال الصلوة وغائبة واحسن بقوله  
حيث لا غيرة عما اذا كان لها ثوب اخر اذا اترفا  
الاكل لينة لا يبعد عن نجاسة ثوبها بل  
عليها غسله قوله على كل مرة واحدة اي  
يعني عما بعد غسله مرة واحدة في اليوم  
والليلة ينبغي ان يكون الغسل آخر الثوب  
معظم صلواتها ظاهرة ولو اخلت بالغسل  
اكان القول باعاده جميع صلواتها للفعل

الحمد

الجميع بالنجاسة ولا ادلة قوله من نجاسة  
يقم الصلوة مثل التلذذ والفتنة والجور والنجف  
وان كانت النجاسة مغلظة وحسن بعض الا  
بما اذا كانت هذه الاشياء من الملائكة ولا يبعد عن  
الدوسم واخرون عما اذا كانت في ثوبها فلا  
من النجف النجس ان كان صلبا ولا يلزم احوط  
قوله عن النجاسة مطلقا اي من اي النجاسة  
كانت لان تعدد الا انه يقتضي قبح التكليف  
ولا يجرى التوبة لغيره النجاسة بدو الصلوة  
عاديا على الاصح من تخيير والصلوة فيه افضل  
وكيف صلى فلا عادة قوله لسائر العورين وهما

الحكم



القيد الذي والمراد بالقبول القريب ولا  
 ولا حظ وجوب سترها لئلا يراها  
**قوله** والكف من فصل الزند وظاهر القد  
 وكذا باطنها **قوله** أي للمرأة بغيره قوله  
 سابقا للرجل **قوله** الأول ستر شعرها فاذن  
 الأظفار وجوب ستر شعرها الحرة وأذنها  
 وكذا ستر عنقها **قوله** أما الأمة المحصنة  
 التي لم تحرر شيئا منها سواء القنية <sup>المذمومة</sup>  
 وأم الولد والمكاتبة المشترطة والمطلقة  
 التي لم تود شيئا واحدا من المحصنة <sup>من</sup>  
 تحرر شيئا منها فانه يجب عليها الستر

والعقب

كالحر ولو اعتقت فأنشأ الصلوة  
وجب عليها الستر

افق

انتم في فضل كثير بطلان صلواتكم فيها فاستفادوا  
 يعلم بالعنف فاستفادوا الصلوة التي لم تبلغ  
 كاملة في سنة لا يجزئ عليها سنة لاستحائها ولو بلغت  
 في أثناء الصلوة استأنفها على كل تقدير **قوله**  
 أن يكون ظاهره فلا يجوز الصلوة في ثوب النجس  
**قوله** أما أسقية أسقية دم القروح والجروح وما  
 نقص عن سعة درهم البطلان وعن نجاسة ثوب الميت  
 للصلوة إذا غسلته في اليوم والليلة مرة واحدة  
 ما لا يتم الصلوة فيه وحده وعن النجاسة  
 مطلقا إذا اعتذر أنها نجاسة **قوله** جلد ميتة ولا يجوز  
 الصلوة على جلد الميتة وإن دبر سبعين مرة

بالتقوى

جميع اصحابنا حتى ارتابوا الجند القابل بطهران  
 المدينة بالذباغ منع من الصلوة فيه قوله  
 فانه يجوز الصلوة في دهر النفاق وفي جلد على الا  
 والحمد لله ان اصبح قطار في المأجدة وجراد  
 فاذ افاقته ما دكانها اخراجها من المأجدة  
 الصلوة في جلد ما حيا كان او ميتا نفع عليه  
 صاحب المعينة والسخا فانه يجوز الصلوة في  
 جلد وورث على كراهية قوله ان لا يكون مغطى  
 اي الشكاف العادة خاصة يتبرع الشا اذا كان  
 مغطى بغير الصلوة المغطى سواء كان  
 من جنس التامة كالنوب ام لا قوله جردا محضاً

حيث  
 قد  
 فله

هذا هو الوجه الثاني

استند

احترق المحض من المخرج نحو القطون والكتان وسوا  
 كان الملبس اقل او اكثر ان يكون فقه الملبس  
 مؤثر في الملبس لا يحكي لا يستعمل في العادة  
 الا هو برأفاته لا يجوز الصلوة فيه قوله  
 كالبرق والقذرة **قوله** وذهبها اي لا تتركها في الغسل  
 وفيه تحريم ليس الذهب لها ليدان يكون ساتراً  
 مع لونه الشان او خارج ذلك كالثياب ونحوها  
 كونه ذهباً محضاً او مزجها بغيره ان قل قول ولا يجوز  
 ساتر ظهر الفخذ كالحل والتمل السند في الصحيح  
 الصلوة فيه على كراهية اخره بساتر القدم العمل  
 العربيات الصلوة فيه جائزة بل مستحبة قوله

لشك



وان قصرت اي فان قصرت التمام فحق التمام  
 بمجاورة مقصود التمام والتمام فيكون حقا  
 الصلوة فيكون لبيته محبب ايضا في سبيل قوله  
 وهو هنا في الصلوة اليومية لان اوقات الصلوة  
 الواجبة التماسا في الغاية لئلا يشاء الله ثم قوله  
 بظهور الظهور اي علم الزوال بظهور ظل الشخص  
 في جانب المشرق والمغرب ما يكون خارجا عن خط  
 نصف النهار الى جهة المشرق وكان يعلم زيادة  
 الظل بعد نقصه قوله وللمعمر ثمانية افعال  
 هو الشرط واولها الصلوة يمكن العادة  
 من المنقطع ولو نسي بعض الواجبات ولم يفرغ

الواجب

في

في صحة الصلوة لم يكن وقتا محسوبا عرف وقت الا  
 بالظهور ولو تقرر اي على تقدير ان كان  
 اقل الوقت فيكون وقت الظهور الذي يخبر به هو  
 لو قدر فعل الظهور في اقل الواجب كما ذكرنا فلا يمتنع  
 هذا المقدار اشرك الوقت بين الظل والصلوة  
 فيصليها معا والاصح في وقت العصر في الظهور  
 ولو ذكر في كاشف العدل مطلقا قوله المشرق حين  
 يتجاوز الليل ثم الراس قوله وللمعمر ثمانية افعال  
 والشرط اقل الواجب كما قلنا في الظهور ولو  
 تقرر اي على تقدير ان لا يصح المغرب في اول الوقت  
 وجميع ما قلناه في الظهور فهو ان هنا قوله المغرب

والصلاة في وقت الظهور

افضل قبل يومه واجاها ان تاخير العصر الى ان  
 ظل كل شئ مثله زيادة بعد الزوال ذلك قوله  
 والصبح الفجر المعروض وهو الذي يخرج عرضا وقتا  
 له الفجر الثاني والفجر الصادق وقيل الفجر الاصيل  
 وهو الذي يخرج مستظيلا ويقال له الفجر الكاذب  
 قوله ويمتد وقت الظهور <sup>بين</sup> معا <sup>بين</sup> ان يفرغ  
 الشمس مقدار صلوة العصر <sup>في</sup> فحينئذ  
 حتى ان المكلف لم يكن فعل الظهور ترك فعلها  
 واشتغل بالعصر ثم يقضى الظهر <sup>بذلك</sup> قوله  
 ووقت العشاءين <sup>في</sup> فحينئذ ايضا فان وقت العشاء  
 معايمتد الى ان يقع لا تنصاف الليل ومقدار

في هذه المسألة قد عرفت  
 ان وقت الظهور من وقت العشاء

اربع

اربع ركعات فخصص بالركعة اربع بقية المغرب قوله  
 ولا يصح الرجوع الى اي وقت يمتد وقت الصبح الى  
 طلوع الشمس ولا يجوز للشمس ان تكون معلومة عند الصبح  
 العشاءين <sup>في</sup> فحينئذ <sup>في</sup> انما استدلوا بان اي مكان  
 لا يكون غير محسوب فلا يصح الصلوة في  
 المصطفى باجماع على ان لا الفاضل لغيره  
 من المالك وهذا ان كان عللا بالفتوى  
 الجاهل قولى <sup>في</sup> انما هو قوله انما يجوز  
 المصطفى ان يكون حاملا له فان الجاهل اذا  
 نكح امرأتين الى الجماع طالت الصلوة ومن علم  
 ان الجاهل اذا كانت في حيز من حيز المصطفى

حقا انه لو لم يكن على المصطفى  
 فاعلموا واشتغلوا العشاء

انفس

نعم صلوة رفق الناس  
 والحاجة بالجاهل



لا يصح الصلوة واحتذبه عما يكون موقفا  
 المصنوع كما اذا كانت التماسية وطرف للعلامة  
 والقى موضع التماسية على الارض فان الصلوة  
 صحيحة ولا مطلقا ان يشترط خلو من التماسية  
 المنقرعة والجافة ولا غير ما كثر في الارض  
 على ما كثر في العادة كالخضرة والاشجار والنباتات  
 بالعماء كالقطر والكتان الا للضرورة كحاجة  
 والتورود شبيههما ولو اكل الشيء او شربه بالعادة  
 فطردوا عنه الا ان يتركه ثم يحرم التبريد عليه  
 قوله توجه المصلح الى القبلة والمرد  
 بها على الكعبة المشرفة فلا بد من المشاهدة

فلا يصح الصلوة مع تلك  
 على ما صح عندنا

التقريب

وتحفي

وجنتها البعيد الذي لا يقدر عليها والموا  
 بالجملة التي تمت الذي تطلق الكعبة فيه  
 فان عرف السميت قطعا لم يحرب نصبه  
 معصوم او صلى فيه لم يحرب الا بخلافه  
 اصله لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله  
 لا اجتماعا وان عرفه بقبلة المسلمين كما  
 في الجاهلية لا يعلم بناها  
 على ما عول عليها ولو اذلة الاجتماع او  
 التماسين او التماسية جازله التعويل عليه  
 بخلاف محراب المعصوم ولو علم ان  
 قبلة المسجد بنيت على الغلط لم يحرب

التعويل عليها قوله لا أقول أي ان لم عليها  
 لا بالمشاهدة ولا بمحراب المعصوم ولا  
 بقبلة المسلمين ولا لغير ذلك من طرق العلم  
 بما عول على أمارتها والامارات بغير الهمة  
 جمع اماردة وهي العلامة وتختلف المنك  
 الايمن بخداير اذنية وانما يكون الجدي  
 علامته اذا كان في غاية الارتفاع والشمس  
 قد بين في غاية الانخفاض او بالعكس قوله  
 والمغرب أي الاعتدال قوله والمشرق أي  
 اليمين واليسار قوله وطلوع أي اول  
 طلوعه قوله والجرح حال كونه علامة قوله

اعلم ان على اليمين والمشرق  
 على اليسار

وفي رواية

وفي رواية بنات النعش غاية انخفاها  
 وميلها الى جانب المغرب والمرايتنا  
 النعش هذه هي بنات النعش المذكورة  
 وجعل الشراياي جعل الشرايا وقطوعها  
 على اليمين وكذا وكذا الصيوق على اليسار  
 وهو نجم مضي الى جانب الشمال عن اليمين  
 الامارات قلداي ان فقد المصلح الامارات  
 فلم يجد سبيلا الى القبلة قلدا العدل  
 الغارف بادلة القبلة المنج عن اجتماع  
 عن يقين وانما يتقيم هذا الحكم اذا كان  
 ميا لا يعرف الامارات او اعني لا يمكن

المراد ببنات النعش  
 النعش بنات



اعلم ان كل صلاة من العلم بها **فوق** توجه الى اربع جهات  
 بحيث يصل كل صلاة الى جميع الجهات  
 الاربع ذلك اذا جهل القبلة وعث  
 عليه الامارات مع علمه ما وقدرته  
 على اجمعها **اذ** تجلى الله الجاهل  
**فان** من جهة اجزأت الى اجزأت جهة  
 واحدة فيصل الىها صلوة واحدة  
 يتجه في تعيين أي جهة شاء ان يرجع  
 جهة من الجهات الاربع عنه على غيرها  
 الامارة وان ضعفت كاخبار العامة في  
 بل الكافر المنفرد للظن **ففيها** قوله  
 فرضاً

ولا تعدها ما لا يسوغ لمن  
 يفيد على الاجتهاد والتحليل اذا  
 فقد الامارات القوي  
 مناط الاجتهاد

فرضاً مقدمة اي سابقه على الصلوة ثابتة سفر او حضراً  
 او تفصيلاً ان فرض الطهارة الثلث سنة  
 ثلثون وفي المقدمة الثانية خمسة وكذا في الثالثة  
 وفي الرابعة فرض واحد وفي الخامسة والسادسة  
 اربع وفي المقدمة السابعة والاربع  
 لا يكون بعض هذه الاشياء ببعضها بل لا يمكن  
 بعض لا ينافي كونها فرضاً او غير فرض كما في التيمم  
 بالنسبة الى الوضوء والغسل في السفر  
 للوقت هذه اشارة الى ذكر احكام السفر وشروط  
 القصر في خمس اثار اليها بقوله يقصد ثمانية  
 وقوله يشمل السفر للوقت اراد به ان السفر اذا كان

من اول الوقت الى آخر بحيث لا يخلو احد  
 الوقت بمقدار الطهارة والصلوة تمامها  
 آخره بمقدار الطهارة وركعة يجب على  
 المسافر قصر واحتمل بذلك على ما  
 بعد من اول الوقت بمقدار الصلوة تمامها  
 او حضر من سفر قبل خروج الوقت على ما  
 سبق فانه يجب عليه التمام قوله وجب اشارة  
 الى ان القصر لازم فلما تم المسلم يصح قوله  
 قصر باعية اي كباعية السفر لغيره عن  
 الشائفة والثلاثة فانه لا يدخلها القصر  
 وكذا عن رابعة الحضر التي فاتت فيها فاما

التمام

فانه يقضى في السفر تماماً كما كانت **قوله** اداء  
 وقضاء ارايه ان رابعة السفر مقصورة  
 سواء صليح السفر اداء او فاتت فقصت في السفر  
**قوله** في غير الاربعه اراد بها مسجد مكة ومسجد  
 المدينة ومسجد الكوفة وخاير الحسين ع  
 فان هذه لا تقصر فيها القصر على المسافر بل  
 يتخير بين القصر التمام قوله يقصد ثمانية  
 فرائض اشارة الى الشط الاول للسفر ولو  
 قصد دونه لم يقصر الا ان يقصد اربعة  
 فرائض ويريد الرجوع ليومه او ليلته فان ذلك  
 كقصد ثمانية فرائض ومن لا قصد كما

يتخير



لها لم لا يقصر قول **وهو** قضاء الجدران ولا اذان  
 اذاعة الى الشط الثاني ولا من خلفها معشاة  
 لا جميع الاذان المتوسطة ولا على صورة الجدران  
 التي ليست في غاية العلو **قوله** ولو تقدير الازان  
 ان الاعمى لا يحسم تقدير فيها الحقاء والبلد  
 الذي في وهذه والذي في علوة وقد يكون في  
 الازان مستوية **قوله** وعدم المعصية اشارة الى  
 ان شرط القضا باحة السفر ولو كان معصية  
 كسفر تابع الجوار في جواره لم يحز القصر وهو الشرط  
 الثالث **قوله** الشفاء الوصول الى البلدة الاولى مقام  
 عشرة ايام منوية او ثلثين مطلقا اشارة الى

الاول

شط الرابع وهو ان لا يصلح المسافر الى البلدة  
 والمراجه البلدا الذي له فيه ملك فلا استوطنة  
 اشهر زمان الملك فان وصل الى هذه البلدة  
 لم يقصر وكذا نوى عشرة ايام بقيهما في غير بلده وقتا  
 ثلثين يوما على الاقحوانة بعد الثلثين يتم ولو فريضة  
 واحدة **قوله** ان لم يعلب اشارة الى الشط الخامس  
 وهو ان لا يكون كثير السفر فلو سافر ثلث مرات  
 الى مسافة لا يخللها اقامة عشرة ايام لم يحز القصر  
 ويبقى هذا الحكم الى ان يقيم عشرة ايام في بلده  
 فمطلقا وفي غير بلده مع الكثرة فان حجيج عليه  
 القصر اذا سافر **قوله** المقارنات جمع مقارنة

والمراد بالمقارنات افعال الصلوة التي هي  
 منها حقيقة **قوله** النية ويجب فيها سبعة القصر  
 الحقيقة النية في القصر الى الموضع خمسة تعيين الفريضة  
 وفعلها الجوبير او كونه اذ كان فعلت في الوقت  
 وقضا وان فعلت في خارجة وفعلها للقر  
 الى الله والمراد بالقرية فعلها لوجه الله الذي  
 يحصل القرب اليه والفوز بشوايه **قوله** المقارنات  
 بحيث يكون النية مستحضره عند اول التكبير  
 دفعتان امكن وان عسر فيجب اداء المقدار  
 فلو تخلل بين النية والتكبير لم يان وان قصر  
 لم تقصر **قوله** والاستدانة معني انه لا ينوي

يعني

بعدة شافي النية الاولى كما سبق تفسيره في الوضوء  
**قوله** وصفها انما قال وصفها لان النية انما يكون  
 بالقلب فلا يكون اللفظ المذكور هو فضل النية  
 هو وصفها ومثاله **قوله** او فعل الثاني كالنوى  
 فعل الحدث او الاستعداد والفرق بين نية القطع  
 وفعل المنا في يستلزم القطع للشيء نفسه وفي  
 بطلان الصلوة بكم منها قولان احدهما  
 البطلان **قوله** لا يجره كلام غير جارية وقولهم  
 لغيره بعد اقامته ليس من مصلحة الصلوة  
 فهو مكروه وقيل حرام **قوله** او صورتها انما  
 قال او صورتها لان الحكم منوط باللفظ لا

او فعل المنا



الثنية

التكبير فعل قول بخلاف التنية قول اولو البدل البنية  
كان يقول الرحمن اعظم مثلاً فان التنية لا  
يصح قولاً بالتنية اختياراً وذلك حيث يكون  
قادر على التعليم او رجوه وذلك اذا كان في  
الوقت سعة بخلاف ما اذا اطاق الوقت عن  
التعليم فانه تكبر بالتنية من غير فرق بين  
الاثنين قولاً ولو كانت ولو فصل ما يكاد  
اجتنب اوزمان طويل بطلت قولاً فقامتها  
للتنية فلو فصل جبر كما سبق ذكره في التنية  
قولاً عدم المدين المحقق اي يجب عدم المدين  
المحقوق على الوجه الذي يذكره لا مطلق المدة

فان

قولهم

فان المدة لا تعرف من الله تعالى الذي لا يموت والها  
غير قاج في صحة التكبير حيث يصير استقفاً  
وذلك بان يضيف ههنا الاستفهام الى  
ههنا الاسم الشريف فيصير ههنا فيسهل الشا  
فصل المذوق بحيث يصير جمعاً اي جمع كثر  
الطبل ولو لم يصير جمعاً لم يبطل التكبير  
قولاً نفسه محققاً ان كان جمع ولا مانع  
قولاً كباقي الاذكار اي ما ان باقي الاذكار  
الواجبة بحج الخراج حدها من محاجبا  
محافظ على اللغة العربية قولاً بالمال  
بالشواذ القراءة التي ليست متواترة

ع

عن

ما على السبع وقيل ما على العشق وهو الاصح قولاً  
طويلاً اي بحيث يخرج كونه مصلياً الى كونه في  
الحالين بطول قرائته وبطلان صلواته اي يخرج عن  
مصلته ولا فرق في ذلك بين طول الصلاة او قصرها  
او ساهياً قولاً او قراءتاً خلافاً لما في  
خلال القراءة الواجبة سواء الحرة والنسوة  
والمراد بالغير هو اعم من القرآن وغيره وهذا  
انما يبطل الصلوة اذا كان المصلي عاملاً لا  
ساهياً وحيث ان جواب السؤال بما في  
لا يبطل فذكر انتم في العاطلة في الدعاء  
وكذا الدعاء بالمباح للدين والدنيا

الصلوة

فان

افهام الغير بلفظ القرآن من يد القراءة  
كقول من يريد دخولها الصلوة ما سلام  
امتنين قولاً بحيث لا يعد قارئاً اي امتناً  
يكون الوقوف في انشاء الكلمة  
مبطلاً اذا كان بحيث لا يعد به المصلي  
فان الاختلال في نظم القراءة اي يبط  
بعضها بعض لان به يكون الايمان او  
قولاً على كل كلمة اي اذا حصل بالشك  
على الكلمات الاختلال بالنظم بطلت القراءة  
والصلوة ان كان المصلي عاملاً سواه ان  
وقف على كل كلمة حتى يصير كاسماء بعض



الحجاء على أكثر الكليات والقضايا خروجه عن ذلك  
 عن نظم القراءة وتسميته قارئاً قول الجهر للرجل  
 وكذا الخشني إن لم يسمها اجنبية **قوله** في التواتر  
 أي للرجل وغيره والمراد بما بقي من الجهر وهو الظاهر  
 وثلاثة المغرب والاختصار من العشاء **قوله** أقل  
 الجهر اسماع الصبح القريب والامتناع من الجهر  
 والاختصاص صفات للقراءة وهي حقيقة  
 عرفتها الجهر اظهر رجوع الصوت على الوجه  
 المعلوم والاختصاص مقابل ما ذكره المصنف  
 لضبط أقل ما يثبت للايضاح للبتدرجين ليس  
 سواه فانهم العبارة من أقل الجهر وأكثر السور

نحو

يتصادفان لما عرفت من انهما متقابلان منها  
 ثمان **قوله** وأتسر هذا أقل المراتب ولا يجوز  
 حديث النفس كاعتدال الضرورة **قوله** فلو عكس  
 بطل أي فعلة تبطل صلوة **قوله** على الترتيب  
 هذا الذي ذكره في محل القراءة فلو تجاوز عملها  
 لم يعد بل يعيد السورة خاصة حيث أنه **قوله**  
 الحمد **قوله** البسملة في قول الحمد والسورة واجب  
 فان البسملة ايمن كل سورة وسبب أن  
 اكمل السورة وجب قبله بطلت عند احترازها  
 ناسية كانه لا شيء عليه ولو تذكر في محل القراءة  
 اختار تركه **قوله** فلو قرأ بطلت أي قرأ سورتين

بان قرأ من سورتين في ركعة واحدة أو كره  
 السورة الواحدة مرتين فقد قيل إن ذلك  
 محرم ويبطل الصلاة وقيل بكرهه وهو كونه  
**قوله** فلو بعض اختاراً بطلت أي قرأ بعض  
 السورة واقتصر عليه في الركعتين ذلك  
 يبطل الصلاة لأن السورة واجبة في الصلاة  
 وهذا إذا كان مختاراً فلو كان مضطراً كما لو  
 عجلت حاجة أو كان مريضاً أو هناك نوبة  
 لم تبطل الصلاة **قوله** إن كان السورة غير عزية  
 العزائم أربع وهي سورة البقرة والفصل  
 والجم وأقرأ باسم ربك هذه لا يجوز قراءتها

نحو

تما في الفريضة لأن السجود واجب على الفور  
 وهو مناف للصحة الفريضة **قوله** القصير بما  
 ليس له أي يجب ذلك لأن الواجب سورة كاملة  
 وبدون القصد لا يتحقق كون البسملة منها أو  
 يسقط وجوب التعيين إذا تكرر سورة معينة  
 كالولادة بعينها أو ضاق الوقت بحيث لا  
 يسع الصلاة إلا إذا كانت باقصة سورة **قوله**  
 أن تجاوز نصفها يكفي في عدم جواز الاستئذان  
 بلوغ النصف وإن لم يجاوزه **قوله** أو كانت  
 التوحيد أو الحمد فاما إذا ابتداء المصلح بأحد  
 ولو بالبسملة لا يجوز العود لغيرها إلا إلى



الجمعتين والمراد بهما سورة الجمعة وسورة المائدة  
 فقيس في الجمعة فظهرها بشرط أن تكون قراءة  
 لغیرها حسیباً فأنه بعدل المأول ومن  
 التوحيد والمجد لا الم يبلغ النصف قوله  
 ضاوی المغضوب ولا الضاویين ذلك لأن  
 يخرج الضاد من خافه اللسان واليه من  
 الاضطرار ويخرج الظلم من بين الشفايا فأنما  
 خرج الضاد من يخرج الظاء صار الظاء  
 ظاء فغير القراءة فتغير القراءة ومعناها  
 قوله غريبةها لا يجوز ترجمة القرآن على  
 حال من الأحوال سواء كان عارفاً بالعربية

ح

أم لا تقع ساعة الوقت وضيقه لأن العجز القوي  
 إنما يكون إذا كان عربياً وبالترجمة يزول العجز  
 نعم يجب على المصطلح إذا عجز عن العربية  
 وتعدراً للعلم أن يذكر الله سبحانه وتعالى  
 بقدر ما القراءة ولو عجز عن الذكر ترجمه  
 الله أكبر أي على هذا الوجه المذكور في قوله  
 حيث لا يخفى لا يكون طويلاً كقراءة ولا ذكر  
 احسراً كما سبق استثناء هذه في القراءة  
 بالعربية وإن كان يقدر عليها فإن عجز  
 عنها ومن القراءة التي الذكر بالعجبة بخلاف  
 القراءة والفرق فوات العجز بالترجمة

القرآن دون الذكر قوله أخيراً لا يجوز  
 الجمع فيه كما سبق وجوب الاختلاف في آخر  
 الصلوة مطلقاً قوله القيام في الثلاثة أي في النية  
 وتكميلها كالحرام والقراءة ولا شك أن القيام  
 في القراءة واجب غير مكن وشروط ولم  
 يذكر المصنف قياماً سوى هذا الثلاثة  
 فإن القيام الذي يتصل بالركوع ركن أيضاً  
 والقيام في الركوع واجب غير مكن ولا يقبل  
 النية القيام قليلاً يقع النية كلها في حال  
 القيام وهو شرط خارج من الصلوة قوله  
 الاستصحاب ويحقق الاستصحاب أن يصح

فقد

وقفاً ظهره في علمه ولا يقصر أطراف الرأ  
 من قوله الاستقلال المراد بال  
 استقلال أن يكون مستقلاً بنفسه  
 فلو استدرك شيء لم يصح إذا كان معتمداً  
 على ذلك الشيء بحيث لو زال سقط  
 المصطلح قوله فلو اعتمد بخلافه لو كان  
 قام مستنداً ولو احتاج في ذلك إلى عرض  
 وجب عليه قوله أو كان على الرحلة  
 لأن لا يصح الصلوة على الرحلة ولو  
 كانت معقولة وأدركه استغناءه كذا  
 الواجب كلها بغير تصور إذا كان قادراً



على الصلوة على الأرض لأن الأرض لا  
ذلك غير الصورة المنقولة في الصلوة  
جانب الشئ **قوله** على ما لا يستقر كالنار  
والقطن المندون والرمال المنهال **قوله** على  
بختار ابطال هذا قيد في المسائل الثلاث  
اي يبطل الصلوة في هذه المواضع اذا  
كان المصلح عن ذلك اي قادرا على الصلوة  
على الوجه المعتبر بخلاف ما لو كان عاجزا  
لا يقدر على الصلوة الا ماشيا فواء  
الرقعة مثلا او على الراحلة للعجز عن  
النزول عنها او فيما لا يستقر قدماه عليه **قوله**

مكروه

فأسواه فان صلواته صحيحة **قوله** فلو تباعد بغير  
جبر عن حال القيام والاضابط الرجوع في ذلك  
الى العرف **قوله** عن القيام اصلا اي معتمدا  
لو تخلفا لاعتد مشروط بتعذر الا عتادوا  
غناء **قوله** فعدو يجب عليه في حال ركوعه  
ان ينحني رافعا خذيه عن الارض بقدر ما يحيا  
وجهه باقدام ركبتيه **قوله** فان عجز اضطر على  
جانبه الا يمين فان عجز فعلى الايسر **قوله**  
بمقادير يدرسه القبلة كالمجاور ويؤمى في  
الحالين للركوع والسجود وان لم يقدر  
على فعلها برأسه فان عجز او فاعينه **قوله**

يلتزم في القراءة واجبة **قوله** الخامس الركوع الى  
مس من مقارنات الصلوة الركوع وهو ركع تبطل  
الصلوة بالاخلال به عمدا او سهوا **قوله** الا ان  
يصل كفاة الى ركبتيه هذا اذا كان مستويا  
فلا كان طويلا المدين زيادة على المعتاد او قصرها  
فانه ينحني كمستوى الخلقه **قوله** او سجد ان الله  
للضبط اي مرة واحدة ولا صح انه مطلق الذكر  
يجزى في الركوع ولكن باختاره المصنف احوط  
ومعنى سجدان رب العظيم ويجزى اي تنزيه  
العظيم تنزيها بصفات جلالة وبحوره **قوله**  
الذكر هذا اذا كان عالما بالعربية او قادرا على

التجويد اخفض ولو امكن رفع مسجده وضع  
الجبته عليه ووقع باقى المساجد **قوله**  
فان عجز استلقى اي على قفاه كما تقتضيه  
للركوع والسجود كما سبق ولو عجز اصلا اجزى  
الا فتعال على قلبه واذا كان على لسانه **قوله**  
قاربا في الثاني اي فيما اذا ثقل لان مستقيل  
من حالة العليا الى ما دونها دون اهول المار  
به ما ذاق بان كان في حاله وبنا فيه خفافا  
فانقل الى ما فوقها فانه يقطع القراءة  
حتى يطمئن ولا يصح انه يقطع القراءة  
في الموضعين حتى يطمئن لان الطمأنينة

يتم



التعليم لما لم يعلم العربية ولم يقدر على التعلم  
فانما يأتي بالذكر بالجملة وفي حكم الترجمة المحنة  
ولو اني بالترجمة ناسيا فان ذكر في محله تدارك  
وان تجاوزه صح صلوة **قوله** عن حق كما  
لو سكنت طويلا عادة بطلان بطل الذكر  
الصلوة ان لم يحصل وانما في هاوي في رفع على  
الوجه المعقولة **قوله** الطمانينة **قوله**  
الذكر الواجب ولا خلاف لها سوى ذلك **قوله** او  
الذكر بعد رفعه بطلان اي الذكر في الصلوة  
ان كان معتبرا وان كان ناسيا تداركه على الوجه  
المعتبر ان يذكر قبل فوات محله **قوله** ولو قد

ذكر

ان كان لا يسمع لصحة ونحوه **قوله** رفع بطل  
الراس من حيث يستوي قائما **قوله** من غير  
بطلان بعد ذلك بطلت الصلوة وان كان  
ناسيا ان يرفع ان يبلغ حد الشاждение بل  
مضى في صلوة **قوله** الثامن الطمانينة اي في  
رفع الراس من الركوع **قوله** بطلان لا خلاف  
اي لا خلاف للطمانينة في رفع الراس من الركوع  
**قوله** بل الواجب اقل ما يصدق عليه **قوله**  
عن كونه صليا والمرجع في ذلك الى عرف  
الشاه السوي **قوله** اي الواجب الشاه  
من افعال الصلوة ومعارفها السجود

**قوله** في الجبهة  
فانما في الرجلين والواجب في هذه المسألة وضع  
ما يصدق عليه الاسم وقيل في الجبهة يجب وضع  
مقدار درهم وليس معتقدا فيمكن الاعتناء  
من المصلي فلو تعامل عنها او عن شيء منها لم  
يصح ولا يجب استوى في القاء الثقل  
عليها ولو كانت متفاوتة في ذلك لم يصح كالم  
اي حقيقة الذائب لا مطلقا **قوله** والقول  
المنذور ونحوه لا مطلقا **قوله** السجود عليه  
وقد سبق ذكره في المقدمة الخامسة **قوله** عن  
لبنة فضا بطن اللبنة مقدار اربع اصابع مضمومة  
في مستوى الخلقه ويشترط في باقي المساجد

ذكر

ذلك او ما ذكره الركوع المعتمد **قوله** بطلان  
الذكر قبل وصول بطلت اي الصلوة ان كان  
عامل ولا تداركه على الوجه المعتمد ان لم  
يقل **قوله** الثامن عريته الذكر فلو تضرع مع امكان  
العربية او امكان التعليم لم يصح وبطل  
به الصلوة ان تعد **قوله** التاسع مائة فلو  
فصل بسكون الطويل وكلام آخر بطلت  
الصلوة ان تعد **قوله** اعاده الذكر **قوله**  
اسماء نفسه كما في تحقيقا او تقدير **قوله**  
رفع الراس من اي بحيث يستوي جالسا  
فلو جلس ثانيا من غير رفع فان فارقت جبهة



مسجد طلت صلواته ان تعاد قوله الثالث  
ان لا يحيط بها اي كما مر في الركوع **قوله الشاهد**  
الشاهد اي السابغ من مقارنات الصلوة  
وافعالها الشاهد وهو واجب غير مكن في كل  
شأن ثمانية مرة والثلاثين مرة والرابعة مائة مرة  
انما سئل اي للشاهد وذلك اذا كان مخفيا  
فلما اضطر اي للصلوة فاشيا تشهد قائما  
للضرورة وكذا اودعها النية للي الشاهد  
فانما جازله ذلك **قوله** الطائفة بقدره  
مع الاختيار فلو كان خفيضا فلو اضطر الى فعله  
لا مطلقا وانما في حال الحرب ونحو ذلك للضرورة

جاز فله ذلك

جاز فله ذلك الصلوة على الاكل وهم على هذا  
وظيفة المحسن والمحسن بالاصالة وباقي الامتعة  
الطيبين بالبيعة صلوات الله عليهم اجمعين **قوله**  
اذا الحسن العربية كاسبق في الذكر السابع **قوله**  
على الوجه المنقول **قوله** الثامن موالاته اي محبة  
لا يتخلل كون طويلا عادة ولا كلاما متوكفا  
سابق **قوله** فلو ابدله بمرادفة كان بدل الشاهد  
بأعلم ومحمد اصبه باسجدوا بنى القاسم مثلا  
ذلك لا يجوز لمخالفته المنقول بطلان الصلوة  
ان تعاد اوبان قال اللهم ارحم محمد وآل محمد **قوله**  
او اسقط ولو العطف بان قال محمد الشاهد

ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الشاهد ان محمد  
عليه ورسوله او لفظ الشاهد بان قال الشاهدان  
لا اله الا الله وحده لا شريك له ان محمد اعد  
ورسوله لم يجز لان ذلك مخالف المنقول  
فما عليه الاصحاب ولو ترك وحده لا شريك  
له لو كان اقتصر على الشاهدان لا اله الا الله **قوله**  
او لفظ عبده لم يضرب ان يظهر الصمير رسول  
فتقول الشاهدان محمد رسول الله والحاصل ان  
الملف بخيرين العبارتين في الشهادتين  
وبما اني كانت هي فريضة فان اتي بالعبرة  
الكبرى اعتقد وجوب الزيادة **قوله** الثامن التسليم

اي

اي الواجب الثامن مقارنات الصلوة وافعالها  
التسليم والاصحاب خلاف في وجوبه ولا ريب في  
لان الوجوب احوط ثم يختلفون في ان الشاهد  
من الصلوة كل من العبارتين او احدهما فانها كانت  
الاخرى منها مستفجرة او انه يتعين الخروج فلا يخرج  
بالعبارة الاخرى اعني السلام علينا في الجملتين  
له اذا كان مخفيا **قوله** الطائفة بقدره مع الاختيار  
**قوله** احدي العبارتين هذا القول لا يحل عليه  
ودعه المصنف في الذكر وغير هذا العمل على ما بينا  
الترتيب بين كلمات اي على الوجه المتقدم  
المذكور سابقا **قوله** ارحم بليته مع القدرة وهو الاصل



فلو فصل بكون طويلا وكلام آخر لم يصح وينبغي بطلا  
 الصلوة ان تعد في الثاني **قوله** فلو ذكر ان قال السلام  
 عليكم **قوله** او جمع الترجمة بان قال رحمت الله **قوله**  
 او تحته البركات بان قال بركته **قوله** واخوه **قوله** او  
 ذلك بان ظهر المضمر بالعكس فقال رحمة وبركات  
 الله مثلا **قوله** وان كانت احوط الوجوب احوط لاجل  
 الترجمة هذا ايضا منبني على القول السابق  
 القول بان كلام العبارتين يخرج بقوله لانه  
 ضعيف **قوله** السماع نفسه اختيارا الى تحقيقه او  
 تقديره ولو عجز عن سماع نفسه فيها او في شئ  
 الاذكار الواجبة او في القراءة لم يرض او يقبل

بطل

يجب ويكفيه مثل حديث النفس **قوله** احد وستون  
 واجبات الفتن سبعة وواحيات التكبير احد عشر وواحيات  
 القراءة ستة عشر وواحيات القيام اربعة وواحيات  
 الركوع تسعة وواحيات السجود اربعة عشر **قوله** ذلك  
 وستون وفي الشائفة اربع واربعون لانه سقط **قوله**  
 واجبات الفتن ستة مع واجبات التكبير **قوله** سبعة  
 ويبقى واجبات الفتن الستة والستون وحمل ذلك  
 واربعون واختره وثلاثون لسقوط واجبات السجود  
 وهي خمسة الا ان يكون السجود عزيمة **قوله** واحدة  
 السورة الثالث الذليل بين الحمد والشوا الرابع  
 الفصل بالمسئلة الى سورة بعينها الخامس

الاختلاف سورة غير ما في الثاني وثلاثون لسقوط واجبات  
 القراءة وهي ستة عشر وواحيات التسليم اربعة وواحيات  
 وثلاثة وعشرون فان في ركعة الاولى احد وستين و  
 الثانية اربعة واربعين وواحيات الشهادتين التسليم  
 ثمانية عشر وذلك ما في ثلث عشرة **قوله** اياها واحدة  
 باضافة واجبات الشهادتين احدى تسعة وواحيات  
 الركعة الثالثة وهي تسعة وثلاثون **قوله** لاجل  
 التثنية وذلك ما ذكره **قوله** اثنتان وعشرة وذلك  
 باضافة واجبات الركعة الرابعة وهي تسعة وثلاثون  
 الى واجبات الركعة **قوله** تسعة اربعة واربعين  
 فان الواحيات الثلث ست مائة وثلاثين وفي الشائفة

وهي

ثلاثة

والثانية

اثنتان واربعين وستون وذلك ما ذكره **قوله** او ستمائة  
 وذلك لسقوط الواحيات اربع واجبات الثلث وواحيات  
 سبعة وعشرون وحمل ذلك اثنتان وواحيات  
 فاذا سقطها من واجبات الخمس حضر انما ذكره  
**قوله** التسليم ثمانية وخمسة وسبعون وذلك لانه  
 يسقط من كل ركعة من الاخر سبعة وهي الواحيات  
 على واجبات القراءة وحمل ذلك تسعة واربعين  
 فاذا سقطها من ثمانية واربعين وعشرون بقي  
 ما ذكره **قوله** ما في ثلث عشرة **قوله** اياها واحدة  
 نزع صحتها اذا طهرت عليها وهي الاحد عشر  
 المعلومة سابقا بالنسبة الى كل ركعة من

ست مائة وستون

والثانية

واحيات التسليم



الطهارة **قوله** اطلقا اي سواء كان قد  
مع العلم والعماد بينهما كان الطهارة **قوله** في الطهارة  
فان حصل المتعدي انتفى الشرط فيبطل الصلوة **قوله**  
ومبطلاتهما اي التي تمنع صحتها من اول الامر  
فان الطهارة عماء النفس لا تنقح اصلا  
لا يطهر ولا فرق في ذلك لو كان انفسا  
يخاف من الماء اذ لا تن وصف التنجين  
الطهارة بخلاف الغضب فانها تنقح  
من اصحابها استعمالها اتمها هو الحق الا في ما اذا  
المكلف جاهلا او ناسيا للغضب اشنع  
تلكه نصحت طهارته وان لزومه مثل الماء

الذي

قوله

16

بين ما

الزوايا **قوله** لا الكلام **قوله** عادة في موضع المطالب  
قوله **قوله** لا الكلام **قوله** عادة في موضع المطالب  
سواء كان عالما او جاهلا **قوله** سواء استدر بغيره او  
بوجهه **قوله** انتم **قوله** لو لم يعلم لا  
غرف الخ **قوله** وسار حتى خرج الوقت  
لا **قوله** عليه **قوله** فانه بعيد مطلقا  
لكن **قوله** اطلقا **قوله** ان عرف ميتا او يسارا  
اذ كان كذلك **قوله** الفعل الكبري  
لكن الذي ليس به **قوله** وضار بغير عادة  
الزوايا له معرضا من **قوله** تاركها لم يكن يتعم  
بعامة طويته وغره **قوله** لا فرق في بطلان الصلوة

ذلك كانه لصحة صلواته لا يشناوت الحال  
بكونها اجزا او اجزا الا ان يشبهها بالشرط  
اكثر **قوله** **قوله** عليه **قوله** الكبري **قوله** انتفى  
ان يكون اول جزء من الصلوة التكبير لا يكون النية  
جزءا او القيام الذي انما يكون القيام ركنا  
التكبير والقيام الذي يكون الركوع عنه وعدا  
ذلك فليس بركن **قوله** او زيادة اي زيادة في مقدار  
وسموا **قوله** فاعدا اي فاذا ذكر كعبدين  
ونك **قوله** المناصب في مطلقا **قوله** مطلقا  
يريد به كون المبطل هو فعل المنا في عمدا وسوا  
كالحدث **قوله** لا يستند **قوله** لا بد من ذلك لا يبطل

التعدي

بذلك بين التعدي **قوله** السكوت **قوله** الطويل  
والكلام **قوله** **قوله** في الفعل الكبري سواء **قوله** العلم  
حفظ الركعات بان لا يعرف شيئا أصلا في الترتيب  
كعتين الا وليين ويتحقق ذلك بالشك بين كذا  
والثانية او بين الثانية وما زاد قبل كمال السجدة  
تين **قوله** نقص ركن اي سواء كان هذا وسما او  
الا كان الخمسة **قوله** بين **قوله** اختل في النية  
بين **قوله** اختل في ركن في الصلوة او جزء  
منها او شرط لها او خارج عنها **قوله** لا ثمرة هذه  
في تحقيق **قوله** على كل المذهبين تبطل الصلوة  
بالاختلاف بها عمدا او سهوا فاذا عرف المكلف

ذلك



الصلوة اذا لم يكن متعمداً فاذا انقضت ركعة من  
الصلوة ساهياً لم يحكم بطلانها **والرابعة**  
بقدر الشبهة مقتضاه ان لا تعدل اربعاً بعد  
الشبهة لم تبطل صلاته وظاهر تنقيده يقتضي  
ان ذلك في الرباعية دون غيرها الا ان البطلان  
مطلقاً هو لا ظهور **فلا** عدم حفظ الاولين الذي  
بين هذه وبين ما تقدم ان هذه لا يستلزم  
الشك فيهما ولا بينهما وبين غيرهما  
ما تقدم فانه صحيح في الشك **ولا** ايقاعها قبل  
الوقت اي ايقاع جميع الصلوة قبل الوقت  
شأن لصحتها عمداً وسهواً وظناً وعلى كل

ثم في كونهما  
بطلاناً وانما ما  
من صلوة

حال

حال نعم لو نتج في الصلوة خاتماً دخول الوقت في موضع  
يجوز الفعل بالظن لو كان ذلك قبل دخوله ثم دخل  
الوقت في انشائها فصحت على الاحتجاج ومثله بان  
ظن انه صلى الظهر فاشتغل العصر قبل دخول الوقت  
المشترك ثم دخل المشترك عليه وهو الاشياء  
**ولا** ايقاعها في مكان يحقق نجاسة المكان  
بان يكون مسجد الجبهة نجساً مطلقاً وغيره  
اذ كانت النجاسة متعديّة **ولا** اوثوب نجس  
مقتضاه ان الصلوة في مكان نجس اوثوب  
نجس باطله يجب اعادتها في الوقت وخارج  
سواء كان متعمداً لذلك ام لا اذ اسبق علمه بالنجاسة

قبل الصلوة وان شوي حال الصلوة ومقتضاه  
ان الجاهل بالنجاسة لا يعيد مطلقاً ولا  
صح ان يعيد في الوقت **ولا** او مغضوبين مقتضاه  
ان من صلى في مكان مغضوب او ثوب مغضوب  
وقد سبق علمه بالغضب تبطل صلوة ويعيد في  
الوقت وخارجاً ولو لم يكن في نفسي الغضب حال  
الصلوة **والاصح** ان الناسي لا يعيد مطلقاً  
او كذا البدن اي اذا كان نجساً حكمه حكم نجس  
الثوب والمكان **فلا** ايقاعها في موضع مضيق على قول آخر  
عن الموضع مثل الزين الذي لم يطلب بالنجاسة  
الذي يطلب به وقت صلوة قرة المدين على

قوله

قوله

او كان صلوح كالحصص اذ كان الوقت مرشحاً  
ما اختاره بعض المتأخرين من فقهاءنا ولا يثبت  
احوط **والبلوغ** في انشائها سواء كان البلوغ ثانياً في  
كالانزال في الذكر والبلوغ في السن لان المصلحة  
قد صار مكلفاً وقد حوط بالصلوة واجباً اذا  
لم يكن واجباً لا شرعياً لنقد شرط وهو التكليف  
**والخامس** عشر بعد اى فعله ساهياً لم تبطل  
صلوته **والا** احد اليدين على الاخرى سواء وضع  
اليدين على اليسار او على اليمين سواء كان هاتين  
حايلاً ام لا **والسادس** عشر بعد الكلام اي فلا  
تبطل الصلوة بفعله ساهياً بخلاف غير

والا يثبت

قوله



فلا تبطل الصلوة بالحرف الواحد الا ان يكون  
معهما مثل وقع من الرقابة وليس المراد به اسماء  
حروف الهوا كما يتوهم بعض الضعفاء كقولنا  
جميع والصادق ذلك لان هذه ليست نفس  
الحروف بل هي اسماء لها واطلاق  
الحروف عليها بالتحالف لفظي المصلي هذه بطلت  
صلوة قطعها **قوله** ومنه التسليم اي من الكلام  
مخرجين التسليم فهو تعدد المكلف في غيره اخر  
الصلوة بطلت **قوله** السابغ عشر تعدد سبغها  
لم تبطل الصلوة الا اذا اطل الزمان **قوله**  
الاكل والشرب المؤثمين بالامر اخذ عن

قوله تعالى

قوله

**قوله** طشان اي قد خشي طلع الفجر فيمن ان لا يفعل  
فلا كثيرا غير الشرب ولا يتعدى ولا يحل نجاسته  
غير متعمدة **قوله** تعدد التهمة وان جاءت على وجه  
لا يتطوع دفعه فان صلوة من تعدد ذلك تبطل  
وان لم ياتم تواتر تعدد البكاء والمراودة ما يكون فيه جواز  
والحجاب فلا تبطل بخروج الدعاء من غير صوت ولا  
تبطل اذا كان ذلك البكاء لا مورا الا خروجه من ذلك  
من افضل الطاعات **قوله** تعدد ترك واجب مطلقا اي  
سواء كان الواجب فعلا غير كراهية المردا  
ما يعم الجاهل بالحكم وكما بعد جاهل بالحكم في الجهر  
والسر كذا بعد الزمان في موضع التضرع جاهلا بوجوب

لامو الدنيا

حين لم يكشف من غير تفصيل لا تبطل صلوة من شئ  
في ذلك ككسوف العورة بطلت وان كان خفيا  
ثابتا لم يضر ككسوف العورة كمن صلى في ثوب  
واسع الجيب لا يكتفى به ككسوف العورة في بعض  
امرات القلوة **قوله** اجزاء جميع ما يتعلق بذلك باضافة  
فصلين فخر المصنف والمصنفات الى ما ذكر في آخر  
الفصل المقاربات اعني التسعة والاربع والعشرين  
**قوله** حتى تجاوز محلها اي يدخل في مكان اخر فان الغو  
اليه يستلزم لزيادة الزكرك وهو مطلقا كما سبق  
**قوله** او صفاتها كوجه الاعراب والجهر والاختفاء  
**قوله** او واحيات الاختفاء اتفاقا واجبات الاختفاء

**قوله** تعدد الاختلاف اي احواف اجزاء الجيب  
بين المشرق والمغرب فان ذلك تبطل تعدد ذلك  
خفيا فاختلاف الاختلاف الكثير الى بعض الجنبين  
اذا اليسار او الاستدبار كما سبق **قوله** او تعدد  
زيادة واجب اي غير الزكرك والمراد بتعدده  
ما يتم جاهل بالحكم **قوله** تعدد البذل عقد شعرة في  
دون المدة والافصح ان ذلك مكشوف في الرجل  
ومعلوم انه لو وضع اليد في الرجل المدة  
**قوله** او يسمى التطبيق الاصح انه مكشوف **قوله** كشف العورة  
على قول المصنفان المصلي اذا شرع في الصلوة  
العورة ثم عرض له كشف العورة لا عن عمد او

عن



ولم يقرأ واجبا  
الركوع

فخرج من الركوع للتبديل على انه لا يفتقر تركه فيها لانها لا  
غير من الذكر والظاهر والفرق ان الركوع هو عينا  
عن الانحناء فالاحلال فيه هو الانحناء الى الركوع  
فيكون مبطلا **قوله** واجبات الانحناء في السجودين  
ولم يقرأ واجبات السجودين لما قلناه في الركوع فالانحناء  
الانحناء الى ان يضع جبهته على الارض هو نفس  
السجود فالاحلال له احلالا بالركن بخلاف الاحلال  
خلال الركوع والظاهر انية او وضع شئ من اقبال المساجد  
فان ذلك غير مبطلا **قوله** السجود في موضع السجود  
هو بفتح معناه ما ليس بالسجود كصلوة الاحتياط  
لأنه لو شك في ان صلوة الاحتياط ركعة او ركعتين

الجميع

لم يلتفت فان الشك في الزيادة بني على العلم او في  
النقصان بني على الفعل ومثلهما الوشك في سجدة  
السجود **قوله** او في حصوله أي كوشك في وقوعه وحصوله  
كان شك هل نقص سجود مثلا او لا لم يلتفت في  
الكثير ويحقق بان يسهر او يشك في كل واحدة من تلك  
فما يصح متواليته او في فريضة واحدة تلك مرة فاما  
تحقق ذلك بني على فعل ما شك فيه الشك في فعل أو  
وعلى العلم ان في الحقوق مبطلا **قوله** مع حفظ الماسوق  
طوكا ناموم واخذوا لهم يكن عدلا **قوله** وبالعكس أي شك الماسوق  
موم مع حفظ الامام فلا يلتفت الى شك الماسوق  
نوم بل يرجع الى الامام فيما حفظ **قوله** واحد طرفي

شك

٢

غير

قوله

ما شك فيه ولو ما لا شك في اوله لم يذكر فيجب  
عليه طرفة إحدى الطرفين عمل يفيكم بالصحة حيث  
تصح ويتم صلوة حتى انه لو شك في النشأ ليقته  
او التلاوة او الاولين من الرباعية لا يطل الا بعد  
التياس من التذكر حتى تقرأ السورة فانه يجب عليه قراءة  
الحمد ثم قراءة السورة او غيرها وكذا القول في بقا  
القراءة وصفاتها الا الجهر والاختلاف فتقوله  
قوله انه لو ضاقت في موضع الجهر او بالعكس  
يلتفت وان تذكر في محل القراءة وسببا في ان  
صح وجوب سجود السجود حيث يجب التدارك  
من هذه المواضع **قوله** ولا يسجد أي تذكر قبل

حصول

حصول السجود فانه يجب العود الى الركوع ولو لم يركع  
أي تذكر قبل ان تتركه وان كان قد قرا وتذكر ان كان  
قد هوى الى الركوع ولم يبلغ حد الركوع فانه يعود  
السجود **قوله** وكذا التشهد أي اذا تشهد وذكر قبل الركوع  
فانه يجب تلاوته بخلاف سجدها ويحقق بخلافه ان لا  
خول في ركن **قوله** فانه يفعل بعينه التسليم لكن اذا كان المنيح  
بعينه التسليم يجب اعادة الجميع وكذا الزيادة بحسن الظن  
على الذي والله عجب اعادة الصلوة تمامها او ثم تشهد  
وتسليم أي تشهد اخفيا **قوله** او الكلام كذلك أي في غيره  
خيرا فان كان في محله كوجوب التسليم لم يطل  
الصلوة ولو تيمم ولو تكلم في محله غير محله ما افتد

قوله



سابقاً لم يمتثل **قوله** ولا يحوط فربما في كل زيادة ونقص  
 الاصح وجوبها لكل زيادة اذا لم تكن مبطله وتقيده  
 الواجب غير الركن فلو نقص القنوت مثلاً لم يبعد  
 له عندنا وانما ذلك مذهب الشافعي من العامة  
**قوله** بعد التسليم مطلقاً الى سماعه كان لزيادة او نقصه  
 الاصح **قوله** اذا كان في سماعه الاصح الوجوب بان يجب  
 مراعات العزيمة في فعلها فبانيهما حين الخروج من الصلوة  
 فان تأخر تأمراً ولا يمتثل الصلوة **قوله** لا اذا او القضاء  
 الاصح وجوب نيته لا اذا ان كان وقت الفريضة  
 التي تجزئها باقيا والقضاء ان كان قد خرج ولو كانت  
 الفريضة قضاء ليس الاصح لو كان المصلي نائماً

فالقضاء

قوله

قوله فيما ياتي لانها اعم الصلوة **قوله** في الاجزاء  
 ذلك اي قطعاً لانها اقرب بشئ من الاجزاء الفاعلة  
 فغير من الصلوة **قوله** فيشط في الجميع اي في السجدين السجود  
 واجزاء المسببة **قوله** لا بعد اكمال السجدين لا لتقليل  
 اكمالهما يكون شكاً في الاولين **قوله** بعد السجدين  
 فيبطل فيما سواه كما سبق **قوله** ركعتين قائماً قبلها  
 المعتمد له الخبر في تقديم الركعتين من قيام وركعتين  
 من جوس **قوله** بين المأث والمجلس بعد الركوع احتراز  
 عما اذا كان الشك قبل الركوع فان الصلوة لا تبطل  
 بقطعها لا شك بين الاثنين ولا ريب في الحقيقة  
 فيعدم قيامه وشتمه وتسلمه ويحيط بركعتين قائماً

قوله لا اكمال فيبطل فيما سواه كما سبق

وجيد لزيادة القيام **قوله** في هذه الركعة وجوب البناء على  
 الاكالة اي لان الاصل عدم الزائد بطلان الصلوة على  
 خلاف الاصل والاصل عدم وجوب الاعادة **قوله** ووجه  
 بالبطلان هذا الوجه اقرى في الثلاثة احتياطاً لا سيما في  
 الحذر بين ما البناء على الزيادة المبطل او على نقصه  
 يتمتع معها الا كما لا يخال الزيادة فليتم زيادة اخرى  
**قوله** في الشك على الاربع وذلك لانه مركب من شكين كل  
 منهما صح معه الصلوة فان الشك بين الاثنين والا  
 بعد السجود ايضاً فاذا تركها لم يغير الحكم بالصححة لكن لا بد  
 من تقيد العتق في هذه ليكون بعد السجود معلوماً  
 من لو اطلق المصلي انما اطلق الحكم لكونه معلوماً

الاول

صح الصلوة وذكر الشك بين الاثنين والركعة

قوله

**قوله** في يد في الاحتياط بركعتين جالسا وحده  
 ان الشك قد يتعلق بالثالثة فاحتمل كون الصلوة  
 ثلاثاً وجب جبراً بركعتين جالسا او ركعة قائماً **قوله**  
 وجوب للركعتين كما في المرداوي من حديث السهو  
 وانما سميت بالركعتين لانها برهان الشيطان  
 اي في هذه وجب الصلوة **قوله** في الركعة الباطلة  
 للتردد بين الحذر وبين البناء على الزيادة او  
 كما سبق ببيانها الاصح عدم البطلان **قوله** في الركعة  
 بالبناء على الاكالة لا في ركعتين ولا في ركعة واحدة  
 يدركها لا خبراً بالبناء على الاربع وذكر الشك بين الاثنين  
 ريباً والحسن والاصح انه انما يصح الصلوة هنا

قوله



تكون الشك بعد الصبح وقبل الظهر لكن هل ينقض  
قبله ويقتضيه ويقتل ويحاط به كغيره في المأذون  
حاشا لو وجد التوبة **قوله** ويقتضيه بطلان الاحتياط  
وكذا يحتمل الصلوة ان لا يقتضيه **قوله** لم ينقض  
على ان الشك في التماسه يقع منه الصلوة **قوله**  
واخره التماسه على ان لا يقتضيه والاصل عدم التماسه  
**قوله** ويجعل حكمه ما يعلق بالخبر هذا وجوبه  
فيه فصل في التماسه الى الوجهين السابقين وتحققه  
ان يلحق الشك في التماسه بالشك في الخامسة  
فكل موضع تعلق هناك يصح في نظيره هناك وكل  
موضع تبطل هناك تبطل في نظيره هناك ويجب الا

فصل

حاشا ان يحصل ما يقتضيه وجوب التماسه في وقت  
**قوله** في الوقت الميعين او في اي وقت يكون وقت  
الفرصة يكون وقت الفرصة باقيا **قوله** او قضاء  
اي وقت يكون وقت الفرصة فلفظ ولو كانت  
الفرصة قضاء تعين القضاء في الاحتياط التماسه  
**قوله** فلو انما لان الاحتياط قائم مقام امر الصلوة  
**قوله** لا يترك المصلح المبطون فلو انما وجوب اعاده الصلوة  
بفعل المصلح كان الخط **قوله** لا يخرج الوقت هذا  
يطيل الوقت كغيره لان طالع الاحوط الاعيان  
**قوله** التماسه لم يلتفت الى سواء كان مطالبا او  
لان استأثر به بقرينة يقتضي الاجترار والاعادة  
المأمور

محرر

لشك  
خلاف الاحتياط **قوله** لو ذكر في الشك في وقت  
في اثناء الصلوة اعادها لما في الاحتياط من زيا  
التكليف التماسه ولم يندفع منه ولم يحكم شرعا بعبث  
الصلوة **قوله** ما قدقت والقول في الصحة او في  
**قوله** غير في القطع والاثام لكونه نافلا فلا يجزئ  
**قوله** في خصوصية اي في امور الواجبة التي يختص بها  
بقية الصلوة الواجبة غير التماسه وهي التي تجزئها  
لا تجزئ للتبعية لتمامها في التماسه وغيره فان  
حاجة الى ذكرها الكفاء لما سبق كالطهارة والنق  
**قوله** الظاهر ان اي تمسك الشئ يقتضيه انه اذا اذلا  
الظل بعد الزوال عن الظل الباقي وقت الزوال وقد

لأنها

ذلك الشئ فقد خرج وقت الجمعة على الاحتياط **قوله** ولو بالكلية  
قبل الاحتياط انما التماسه اذا ادرك الركعة الكاملة  
حشوا ان يكون قد شرع فيها فانما اذا كان جميع الصلوة  
ثم نفي المصلحة **قوله** المجر فيها لا ينافي هذا ما ذكره في  
اول الرسالة من انه لا يذكر الا الواجبات لا الشئ هذا  
احد الواجبين المخير فيها لان المجر والاحتياط  
صفتان للزواجر الواجبة والمصلحة للجمعة في وقتها  
ويستحيل وجوب الموصوف وعدم وجوب الصلة  
في الاحتياط المذكور في مرة الوجوب الجملة **قوله**  
تقديم الخطيئة اجماعا **قوله** وجوب الجماعة بمعنى  
لانه لا بد من نية العدة من كل ايام والمأمور **قوله**



اشترطنا بالامام اي المصوم وهذا الحكم يجمع عليه  
 اصحابنا لكن هل يشترط كون المصوم منصوباً  
 على غيبة ام يكفي التقية العدل لا يلقى الجماع  
 الشرطي النشوي في حال الغيبة لتعذر المصوم  
 على غيبة قبل يلقى وهو الاصح وقيل يكفي الاول  
 وهو الاصح فننعتد الجمعية في حال الغيبة  
 بالتقية المذمومة ونجزي عن الظهور **قوله** المذمومة  
 الشيخ العاجز **قوله** الاصح عرجه حد الكفاية  
 لا مطلقاً **قوله** الا ان يحضر الخ مقتضى **قوله**  
 الجمع على من عد المرأة ممن ذكر اذا حضر موضع  
 اقامة الجمعية والمعتد انما لا يجب على المسافر

نحو

والعبد وانعتد بها لكن يشترط الاذن من السيد  
 للعبد بعد القراءة على الاصح وقيل قبل القراءة  
 هذا التكبيرات غير تكبير الاحرام تكبير الركوع  
 في الشائفة بعد القراءة ايضاً سوى تكبير الاحرام  
**قوله** والقنوت اي ويجب القنوت بين التكبيرات  
 يجب التكبيرات على **قوله** صحيح القولين ولا ينعين  
 لفظ القنوت الا ان القول عن اهل البيت عليهم السلام  
 اولى وفي قول القنوت بينهما تسبيح فان القنوت **قوله**  
 بعد كل تكبير فيكون واجب بينهما وبعد **قوله** لا  
 على من يجب عليه وسبق تعييده من يجب عليه الجمع  
**قوله** ومن لا فلا اي ومن لا يجب عليه الجمع كالمرأة

والنهم من هو على راس ازيد من خمسين فلا يجب عليه  
 صلاة العبد **قوله** لا يشترط اي يجب صلاة العبد  
 الجمعية السابقة من الامام المصوم والعدو  
 الجماعة وغير ذلك **قوله** او اما الايات اي صلوة  
 الايات فهي الكسوفان اي المرد صلوة الكسوفان  
 كسوف الشمس وخروج القمر والزلزلة وقيل في مظلة  
 سرها كانت سرداء او حر او صغرا او المراكب  
 مخوفة ان يكون مما يخاف منه في العادة بين  
 الناس لا يشترط حصول الخوف بالفعل بل يجب  
 الصلوة ان لم يخف الملك اذ كان جنس تلك  
 الاية مما يخاف منه عادة ولا يجب الحصول

قوله

الخوف فالمرحون في العادة **قوله** ويختص هذه الشل  
**قوله** اذا اتم السورة اي اذا اتم التكبير فانه اذا ركع **قوله**  
 يقرأ الحمد بخلاف الوضوء السورة فانه يقرأ من موضع  
 قطع من غير ان يقرأ الحمد **قوله** الوضوء السورة فانه يقرأ من موضع  
 لا بد في كل ركعة من الحمد والسورة الكاملة البناء  
 الا في هذه من هذا من خصصت صلوة الاحتياط  
 اشكال فان اليومية لو شئت في شيء من ادعائها من  
 او جود او نحوها على العدم ولا يخرج ذلك عن  
 قول المصنف البناء على الاقل كانه لو شئت في عدد  
 الركعات في الصلوة الايات بطلت كاليومية **قوله**  
**قوله** وقتهما اي وقت صلوة الايات حصول الايات

نحو



فما دام لم يخرج من وقت الصلاة بان **قوله**  
 في المقام الرابع المقام هنا البناء المعدل لها في  
 فيه وهو معلوم لا المقام الحقيقي الذي هو الضيق  
 التي عليها الترتيب ابراهيم فان ذلك لا يمنع الصلوة  
 ولا يصلي فيه **قوله** او وراه او الى احد جانبيه  
 اذا منعته اذا حاص من الصلوة في المقام الذي  
 لا مطلقا فلا يجوز اختيار **قوله** ان وجب اي  
 السعي كان لو كان الطول في الحجرة او في المسجد  
 كان مندورا او فقيضا فلا يحج ولا يقرب **قوله**  
 واما الحجرة اي صلوة الجماعة والاربعاء  
 الاموات **قوله** الشهادتان يلفظ الشهادة **قوله**

والصلوة

والصلوة يلفظ الصلوة اي **قوله** والدعاء لا يقين لفظ الدعاء للمؤمنين  
 ولا الميت بل يجب بلوط اشتركت فيه الاجزاء  
 الاثمة عليهم السلام **قوله** ولا ركوع فيها اي لا  
 يشترط شي من ذلك **قوله** ولا اجترافا فيها بل الظاهر  
 من فضائها لا من شرطها **قوله** الطهارة اي من الشوائب  
 اجماعا منها على ان من الخبث ففي وجوبها تردد  
 الظاهر لعدم وان كان اولى نعم يشترط الاستقبال  
**قوله** واما الملتزم اي انا صلوة الملتزم بالنذر وشبهه  
 النذر فمما فليقتضيهما بحسب الملتزم اعني كيقينتها  
 للنذر وشبهه النذر فمما نذر المالك من الهبة  
 المشرع عنه من ركعة او ركعتين او من قراءة سورة

في شبه النذر ذلك لان موت الاب يقتضي ان يحجب عن  
 الذكر الا كبر قضاء ما فات اباه من صلوة وصيام سواه  
 فانتفى في مرض الموت ام لا يظهر ان لا يكون الفوات منه  
 وان يتمكن من القضاء ولو كان اكبرا ولا مانع فالتقاضي  
 انما هو على الذكر الا كبر في حجب هذا الصلوة ليس  
 باصل الشرع بالنسبة الى المالك بل بسبب اجتناب  
 الفوات من الاب موتا فاشبه بالنذر **قوله** انما ليس  
 هذا اجواب عن سؤال مقدر تقديره ان القضاء فعل  
 الصلوة الاداء في خارج الوقت وهي اجابة باصل  
 الشرع فلا يدخل في شبه النذر وجوبه ان القضاء  
 ليس عين المقضي وانما هو فعل مثله فان الزمان

مسند فعل الصلوة في مكان شريف كسجد الكوفة وان  
 معين يوم الجمعة انعقد وجب الوفاء به بخلاف ما  
 واليس عشرة كمال الصلوة مستلزاما مع التذرع على التيقن  
 وفعل الصلوة بغير الطهارة فان النذر لا يعتد **قوله**  
 فاذا عين الفصل **قوله** انما تعين الزمان مثلي يوم الجمعة المعين وان  
 بالصلوة المندوبة في يوم الجمعة **قوله** بالصلوة المندوبة في يوم الجمعة  
 ولو لم يكن واما كذا سني للنذر في الجاهل يوم الجمعة  
 كذا رة عليه **قوله** وصلوه الاحتياط لا يحتاج  
 وجب بسبب شك الذي هو من فعل المالك  
 لا باصل الشرع فاشتبهت ما وجب بالنذر الذي  
 هو من فعل المالك **قوله** والقول عن الاب اي



مختلف في تخصيص الفعل فيكون **قوله** القضاء غير لازم  
 ويجب بسبب القوات من الملك واشتد في وجوبه  
 أي في القضاء **قوله** مراعات الترتيب تقدم المصالح  
 على الظهور وكذا الظاهر المتقدم على العسر وهكذا قوله  
 عن استثناء الصلوة أو ما إلى الركوع والسجود برأسه  
 كما لا يضر فإن منعه الحرف فيعينه فإن تغذر ذلك  
 بسقوط وجوب جعل السجود خفض **قوله** التسييمات  
 أي الخيرة في آخرتين فعلا إنما اعتبرت في الرتبة  
 بوقت أي لا يجب مراعات الرتبة الثانية مثل  
 هيئة الحرف فإذا كانت صلوة الحرف مثلاً أو المعتبرة  
 في هيئتها بالنسبة إلى أسرار الخدم وقت الظل

قوله في وقت الظل  
 أي في وقت الظل  
 أي في وقت الظل  
 أي في وقت الظل

بمعنى ذلك إلا أن ذلك القول في المريض العاجز عن القيام  
 أو من النقص من غير عن السرة ونحوهم فيجب عليهم فعل  
 الصلوة إلا بحسب مقدارهم ولو كان الملك على  
 في وقت الأداة أي بالصلوة أو بحسب مقدارهم  
 فانت قضاها على حاله بمكة غير ملحق بالوقت  
 وكذا في باقي الشرط من السرة والاستقبال طولاً  
 الخاضعات ونحو ذلك **قوله** فيصيح أي فيصيح أن يقضي  
 فأعليه من صلوة فائده وإن فالت حال الكمال  
 لأنفاً لطهارة أي لا يصح القضاء من فائدة الطهارة  
 لا شاع فعل الصلوة بدونها **قوله** أو المريض أي وكذا  
 المريض الذي يعجز بفتح منه القضاء ويكون تعيضا

قوله



الصلوة بسبب فقد الظهور في أحد الترتيبين للاصحة  
 والأصح عدم الوجوب **قوله** لم يحصل قدر الغاية بذكر  
 بل الصلوة في وقتها لا تخصها كرسالة الظهور  
 حتى يغلب على طلبة الوفاء **قوله** الحرف والخبر من ذلك فائدة  
 فريضة واحدة مراداً لا يحسمها كالصبي كرسالة الله  
 حتى يغلب على الظن الوفاء **قوله** يقض المرد زمان رتبة  
 لأنه يخالف بالسلام إلا أن يتصل بذكره  
 كالوفات امرأة أو جنوناً فإن زمان الحيض والجنون  
 يجب قضاءه لا قضاء ما سواه والسكران أي يقضي  
 السكران أن يتصل بالجنون والحيض فلا يجب قضاء  
 زمانها **قوله** أو شارب المرقد أي يقضي شارب المرقد

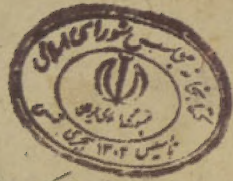
كأنه

قوله

رسجد أو فتحها رفعها ويجعل السجود خفض **قوله** وكذا  
 الأداة أي كذا فعل المريض لصلوة الأداة أو إذا بلغ  
 حداً كإتمامه بالعين **قوله** ولو جعل الترتيب كرسالة بان  
 بالغاية على وجهين يقع مع رتبة لا حاله  
 كالوفات ظهراً وعصر مثلاً لا يعلم السابق منهما فائده  
 بقض الظهور من العصر واليهما أو بالعكس **قوله**  
 والسقوط أي المعتقد سقوط الترتيب **قوله** مع غيره  
 أحسنه عن الصبي فائده لا يجب عليه قضاءاً  
 في زمان الصبي **قوله** أو أسلمه فلا يجب عليه قضاءاً  
 زمان كونه الأصلي جعلاً لسلام **قوله** أو ما عدا المظهر  
 الذي فقد المظهرين يجب عليه قضاءاً

الصلوة





إذا كان من طرازه مرقد  
وأولها  
زمان وقد تقرر لظلم يكن مشرقه لغد **قوله** وأربعاً  
مطلقاً  
اطلاقاً ثانياً بين الظهر والعصر والعشاء وسقط  
في الجهر والاختفاء ولا ترتيب لأن الفاءت **قوله**  
اطلاقاً أربعاً بين الصبح والظهر والعصر والعشاء  
في الجهر والاختفاء **قوله** والمشتبه أي المشبه حكمه  
هذه الصورة ثلثه مطلقاً اطلاقاً أربعاً مطلقاً  
اطلاقاً ثانياً **قوله** وأربعاً بين أحدهما قبل  
والآخرى بعدهما يطلق في الأول بين الظهر والعصر في  
المثابته بين العصر والعشاء وسقط مراعاة الجهر  
والاختفاء في المثابته بخلاف الأول في الجهر  
والاختفاء ويجب الترتيب أيضاً لأن الفاءت



